الأمم المتحدة

S/PV.4229

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤٢٢٩**

الثلاثاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فان والصم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن يوسف
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد هاينبيكر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد محمد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد أشيبالا - موسفي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

00-75589 (A)

0075589

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى القاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

تقرر ذلك.

أرحب بالقاضي جوردا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى القاضية نافانيتيم بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

تقرر ذلك.

أرحب بالقاضية بيلاي وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

تقرر ذلك.

أرحب بالسيدة ديل بونتي وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. وفي هذه الجلسة يستمع مجلس الأمن

إلى إحاطتين إعلاميتين من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمدعية العامة للمحكمة الدولية لرواندا.

أعطي الكلمة للقاضي جوردا، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي وجه المجلس الدعوة إليه بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، لكي يقدم للمجلس إحاطة إعلامية.

القاضي جوردا (تكلم بالفرنسية): يشرفني عظيم الشرف أن أتمكن من الإدلاء ببيان أمام المجلس حول حالة المحكمة للمرة الثانية في أقل من خمسة أشهر. وأود أن أعرب عن عميق امتناني لكل الاهتمام الذي أبداه المجلس بالعمل الذي نضطلع به في لاهاي.

وأرى أن وجود القاضية بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمدعية العامة ديل بونتي، إلى جواري رمز له دلالة خاصة. فلأول مرة على الإطلاق، نقف نحن الثلاثة معا أمام المجلس، ممثلين للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين اللتين أنشئتا بعد مرور أكثر من ٥٠ عاما على نورمبرغ، لكي نحيط المجلس علما بعملنا. وستقدم بياناتنا للمجلس نظرة عامة عن الأنشطة القضائية للمحكمتين، التي، كما قلت سابقا، لا يمكن فصلها عن السياسة الجزائية للمدعية العامة.

عرضت أمس التقرير السنوي للمحكمة على جميع أعضاء الجمعية العامة. واليوم أود أن أؤكد على نقطتين من التقرير أعتقد أن لهما أهمية خاصة في الوقت الحالي. أولا، إذا أردنا أن نضطلع بمهمتنا خلال فترة قصيرة ونكفل التحقيق الكامل للإصلاح الذي جرى الاضطلاع به في حزيران/يونيه الماضي بمساعدة المجلس وتحت سلطته، فيجب أيضا أن نتخذ مبادرات داخلية أخرى. وبعد ذلك، أود، كما فعل من سبقني في الكلام أمام المجلس، أن أؤكد أيضا أهمية تعاون جميع الدول من أجل الوفاء بولايتنا.

أولا، سأتكلم عن إصلاح المحكمة وعملياتها وهياكلها. في حزيران/يونيه الماضي، عرضت وزملائي على المجلس مشروع إصلاح لعمليات المحكمة وهياكلها. وكان رأينا، وما زال، أنه إن لم تجر تغييرات فلن نأمل في الوفاء بولايتنا قبل عام ٢٠١٦، دون حسبان الوقت الذي يستغرقه الاستئناف، أي ما يزيد على ١٥ عاما من الآن. واسترعينا انتباه المجلس إلى أن هذه الحالة يمكن أن تضر بإنجازات بعثتنا، التي لا أرى داعيا لكي أذكر بأنها بعثة مؤقتة، ويجب أن تمكن من عودة السلم على نحو دائم إلى البلقان. وأكدنا أيضا على خطر إمكان الإخلال بالحقوق الأساسية للمتهمين في محاكمتهم دون تأخير لا داعي له. كما سبق التدليل عليه بطول الفترة التي يقضيها المتهم حاليا في الحجز الوقائي. وأخيرا، أكدنا، ولا نزال نؤكد، على الكلفة المالية للأمم المتحدة عن هذه الحالة؛ وأعلم بصفة أساسية أن المجلس حساس بالنسبة لهذا، فقد لاحظنا الأخطار التي تمثلها حالة من النوع الذي سبق أن وصفته – دون أي تغيير – بالنسبة لمصداقية العدالة الدولية، وهي أمر من الضروري جدا كفالته في هذا المنعطف، الذي يتعين على الدول أن تصدق فيه على المعاهدة التي تنشئ المحكمة الجنائية الدولية المستقبلية.

وإصلاحا لهذه الحالة – أي للوفاء بولايتنا بحلول عام ٢٠٠٧ بدلا من عام ٢٠١٦، أي قبل ١٠ سنوات تقريبا – اقترحنا اتخاذ تدبير، مجموعة من الحلول الواقعية والمرنة التي من الممكن تكييفها وفقا لاحتياجات المحكمة في المستقبل، وبخاصة بالنسبة لما تمليه حالات الاتهام وإلقاء القبض القادمة. ونرى أن لهذا الحل ميزته أيضا، فهو أقل كلفة في الأجل الطويل. ويعلم المجلس أن هذا الحل يتكون من تشكيل مجموعة احتياطية من القضاة الأوصياء من جميع الدول الأعضاء، يستدعون للحكم في قضايا معينة عندما يتطلب الأمر ذلك. وفضلا عن ذلك، وإلى جانب هذا التدبير، اقترحنا التعجيل بمرحلة ما قبل المحاكمة. ويقع قدر أكبر من

المسؤولية عن ذلك على عاتق قانونيين أكفاء – تحت سلطة القضاة، بطبيعة الحال – مما يمكن القضاة من تكريس كل وقتهم للمحاكمة الفعلية للقضايا. ونحن نحاول جاهدين أن ننفذ التدبير الثاني هذا.

في البيان الذي أدليت به في المجلس في حزيران/ يونيه الماضي، أوضحت رغبتي في الاضطلاع بالإصلاح على وجه السرعة، واقترحت أن تتعاون المحكمة تعاونا وثيقا من أجل تحقيق هذا الغرض. وأشعر بخالص الامتنان للمجلس لإنشائه فريقا عاملا على وجه السرعة للنظر في مقترحاتنا، ولموافقته على استقبال ممثلي المحكمة. وقد اجتمع الفريق عدة مرات، ويبدو بالفعل أن من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء. وغني عن القول إنه إذا جرى تنفيذ هذا الإصلاح تنفيذا كاملا بحلول عام ٢٠٠١، فسيتيسر عملنا بقدر كبير. ومن الواضح أنني ألتمس من المجلس أن يعطي أولوية لذلك.

مع هذا، وكما أكدت أمام الجمعية العامة يوم أمس، ندرك أنا وزملائي أن هذه الحلول لن تكون لها فعالية كاملة إلا إذا جرى الاضطلاع بإصلاحات أخرى، وهي إصلاحات داخلية هذه المرة، وأؤكد للمجلس أنها لن تتطلب منه أن يخصص أية موارد إضافية. وبالتالي، فإننا نتحرك في الاتجاهات الجديدة التالية. أولا، يجب أن نصلح قواعد إدارة وعرض الأدلة لكي نجعلها أكثر فعالية، فنعالج بالتالي أحد الأسباب الرئيسية للتأخير. وبعد ذلك، يجب أن نعزز قوة القاضي على التحكم في سير الإجراءات بغية الإسراع في المحاكمات، مع مراعاة متطلبات النزاهة، بطبيعة الحال، وقبل كل شيء، مع مراعاة ضرورة تحاشي جميع المماطلات، مهما كان مصدرها.

أخيرا، في خلال بضعة أسابيع سأقترح على زملائي وأمين السجل والمدعية العامة، اتخاذ تدابير جديدة تمكن أجهزة المحكمة – أي الدوائر، والرئاسة والادعاء العام وأمانة السجل – من أن تقرر معا أولوياتها القضائية في الأجل الطويل، وأن تتعاون تعاونا وثيقا من الأجل بها في أقصر وقت ممكن.

لماذا؟ لأني مقتنع بأن جميع هذه الإصلاحات، وأعرف أن المجلس لا يقل عني دراية بضرورتها، يتوقف اكتمال تأثيرها على الجهود التي يبذلها لتنسيق تنفيذها كل جهاز من أجهزة المحكمة، ولا سيما قلم المحكمة وإدارتها، مع إيلاء الاعتبار دائما لضرورة النهوض بإدارة مواردنا، وذلك لخدمة العدالة وحدها في نهاية المطاف.

أنتقل الآن إلى نقطتي الثانية، وهي تتعلق بموضوع متكرر تناوله من سبقوني كثيرا بل وعلى نحو منتظم في هذه القاعة، ألا وهو التعاون بين الدول في إلقاء القبض على المتهمين وفي جمع الأدلة.

وقد تحسن وضع المحكمة إلى حد كبير فيما يتعلق بعمليات الاعتقال ونقل الأدلة. ويبلغ عدد المتهمين المحتجزين حاليا في لاهاي ٣٨ من مجموع ٦٥ متهما، أُلقي القبض على ١٣ منهم خلال العام الماضي. وسُلم إلى المحكمة أيضا قدر كبير من الوثائق. ويُعزى إحراز هذا التقدم أساسا إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وهو أمر أُعرب عن امتناني له. فمن خلال المنظمات الدولية، وعلى وجه التحديد قوة تحقيق الاستقرار وقوة كوسوفو، وثّقت هذه الدول تعاونها من أجل تحقيق ولايتنا على النحو الأكمل. كما يُعزى تحسن الحالة أيضا إلى زيادة التعاون من جانب جمهورية البوسنة والهرسك وفي الآونة الأخيرة من جانب كرواتيا. فالمحكمة، كما يعلم المجلس، لا تملك قوة للشرطة تنفذ بها قراراتها، ويتعين بالتالي أن تكون قادرة على الاعتماد على الدعم الأكيد المقدم من الدول في المجتمع الدولي.

ونرى جميعا أن التقلبات السياسية التي شهدتها منطقة البلقان في الآونة الأخيرة، من هذه الناحية، تبعث على

أمل جديد. ويدل مَقدِم القِوى الديمقراطية في كرواتيا على تصميم الشعب الكرواتي على أن يولي ظهره للأيام الصعبة التي عانى منها. وبالمثل، فإن عودة الديمقراطية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإعادة اندماج هذه الدولة في مجتمع الأمم تشهدان بإصرار الشعب اليوغوسلافي على أن يضع نهاية لحروب السنوات الأخيرة.

ولا مجال للشك في أن هذه الأحداث كبرى نشعر جميعا إزاءها بالارتياح وتتيح لنا الآن أن نأمل في أن تفي دول البلقان بالتزاماتها وفاء كاملا وفي تعاونها بشكل أوثق على تحقيق المهمة المنوطة بها.

فهل انتهت جميع مشاكلنا؟ لا أظن ذلك. وجدير بنا ألا ننسى، مع ذلك، وهذه هي الرسالة التي أود أن أنقلها إليكم في هذه القاعة العريقة، أن كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين ما برحوا طلقاء. فمحاكمة هؤلاء المتهمين من كبار القادة العسكريين والزعماء السياسيين بالذات وقبل كل شيء أمام محكمة دولية هي الضمان لسلام وأمن البشرية، إذ من الواضح أن هؤلاء أساسا هم الذين يهددون على نحو خطير النظام العام الدولي الذي نسهر على حراسته.

لذلك فإني أهيب بمجلس الأمن أن يستعمل كل ما له من نفوذ لدى الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة، وأن يقنعها باعتقال المتهمين الموجودين في إقليمها، عن بكرة أبيهم، وتقديمهم إلى المحكمة. ولا غنى عن سرعة التصرف، لأن القومية في أعتى صورها ما زالت كما نعرف وكما رأينا على قيد الحياة، وما زال في وسعها الإضرار بعملية إقامة العدالة، وهي عملية مضنية وأليمة أحيانا، ولكن بدونها لا يمكن أن يستقر في البلقان سلام وطيد الدعائم طويل الأمد. وقد أُعرب على نطاق واسع عن هذا الرأي في قاعة الجمعية العامة بالأمس.

ولن أتردد، شأني في ذلك شأن السلف الذين سبقوني، في إبلاغ المجلس بجميع حالات التقاعس الجسيمة من قِبَل أية دولة من الدول المعنية عن الوفاء بالتزامها بالتعاون مع المحكمة، كما أنني بالطبع لن أغفل عن إخطاره بجميع التدابير التي تطبقها الدول بنية حسنة لتصحيح هذا الامتناع عن التعاون.

وأعرب عن امتناني العميق لما يقدمه المجلس لعملنا من دعم لا يفتر وأشكر الأعضاء شكرا صادقا على اهتمامهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للقاضية بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لإحاطة المجلس، ويوجِّه إليها المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

السيدة بيلاي (تكلمت بالانكليزية): باسم قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أتوجه إليكم بالشكر الصادق يا سيدي على دعوتكم. وهذه مناسبة تاريخية تمر بها المحكمة. فعلى الرغم من التزامنا بموجب نظامنا الأساسي بالمجيء إلى هنا لإفادة المجلس، هذه في الواقع أول مرة نحضر فيها. وإن كان ذلك لسهو من جانبنا، فنحن نعتذر عنه ونعرب بالتأكيد عن تقديرنا لهذه الدعوة.

وتتمثل النقطة التي أعربت عنها في بياني أمام الجمعية العامة بالأمس في أننا قضينا عاما حافلا في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بصفة عامة السنة الماضية، وأن الفقه الناشئ عن المحكمة يسهم إسهاما له أهميته في تحقيق الرؤية التي ننشدها وهي احترام سيادة القانون الدولي.

أما عن الجانب الذي تم تحقيقه من ذلك في العام الأول لولايتنا الثانية هذه، فقد أصدرنا خلال هذه السنة الواحدة ثلاثة أحكام. وكان أحدها استنادا إلى اعتراف المدعو جورج روغيو، وهو من رعايا بلجيكا، بارتكاب

جرمه؛ وصدر الآخران بالإدانة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة بالسجن مدى الحياة. وما زالت إحدى المحاكمات جارية وقد اكتملت، والحكم فيها قيد المداولة.

وقد عكفت الدوائر الابتدائية الثلاث في غضون الفترة قيد الاستعراض على التداول والبت في ٢٢٣ طلبا سابقا على المحاكمة في قضايا متنوعة، كثير منها يتعلق بمتهمين متعددين وبمحاكمات متعددة لـ ٣٣ شخصا صدرت بحقهم لوائح اتهام. وأذكر هذا الرقم لكي أوضح ما نراه بمثابة أسئلة موجهة إلينا عن السبب في عدم استخدامنا قاعات المحكمة بالقدر الكافي. فالآن، كما يعلم الأعضاء، يتعين بموجب المادة ٢٠ من النظام الأساسي أن تراعى حقوق المتهم ويجب علينا أن نستمع إلى كل من هذه الطلبات والرد عليها. وتتعلق الطلبات بإجراء تعديلات على لوائح الاتهام وبإبداء اعتراضات عليها، وبضم المحاكمات أو فصلها، وبتدابير حماية الشهود، أي بعبارة أخرى، بجميع إجراءات التمهيد للمحاكمة التي تمكننا من الاستعداد للمحاكمات الفعلية. وعقدنا أيضا جلسات للمثول الأوَّلي في حالة المتهمين الجدد وكذلك لمثول المتهمين في القضايا التي جرى فيها تعديل لوائح الاتهام.

وخففت دائرة الاستئناف في هذه الفترة قدرا كبيرا من قائمة الطعون التي تنتظر البت. بل أصدر قضاتها في الواقع أحكاما بشأن ٢٤ طعنا من الطعون التمهيدية البالغ عددها ٣٤ طعنا. وأذكر هذا العامل لأن الطعون التمهيدية، بالإضافة إلى الطلبات المعلقة، كانت تؤدي إلى تعطيل إجراءات المحاكمة أو وقفها.

وسلط قرار المراجعة الذي أصدرته دائرة الاستئناف في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ في قضية المدعي العام ضد جون بوسكو بارياغويزا الضوء على كثير من التحديات التي تواجهها دوائر المحاكمة، ومنها التعاون السريع من قِبَل الدول الأعضاء في تسليم المشتبه في أمرهم ممَّن صدرت بحقهم لوائح الاتهام إلى المحكمة. ففي تلك القضية بالذات، كان ما يشغل المحكمة هو أن التأخير المتكرر في التعاون من جانب إحدى الدول الأعضاء ربما يكون قد أسهم في انتهاك حقوق المتهم.

ومن التحديات الأخرى تعيين المحامي الذي يختاره المتهم المُعوِز. ومن دواعي سروري الإشارة إلى أن رأي دائرة الاستئناف يتمثل في أن المتهم المُعوِز ليس له حق مكتسب في أن يختار المحامي الذي يرتضيه. وأذكر هذه الحقيقة لأنه أثيرت تساؤلات عن النسبة الكبيرة من الميزانية التي توجه لسداد تكاليف الدفاع عن المتهمين. ومن العوامل الأخرى أثر اكتشاف وقائع جديدة صارت معروفة بعد تثبيت لوائح الاتهام.

وقد عولجت هذه المسائل الأساسية، ضمن غيرها، من خلال دوائر الاستئناف، وهي لا تزود المحاكم الابتدائية بالمبادئ التوجيهية والسلطة فحسب، بل إنها تشكل الأساس لقانون جديد يفتح آفاقا جديدة أمام تطوير الفقه القانوني الدولي. أما أثره على أهداف المحاكم الابتدائية بالذات فيتمثل في أننا أصبحنا قادرين الآن على السير في إجراءات المحاكمات. ولم يكن في إمكاننا مثلا أن نسير في إجراءات المحاكمات. ولم يكن في إمكاننا مثلا أن نسير في إجراءات المحاكمة التي يوجد فيها استئناف تمهيدي يتعلق بصحة قرارنا إجراء محاكمة جماعية لأشخاص متعددين.

ومن ثم يمكن أن تتسم هذه السنة الأولى من ولايتنا الثانية بأنها فترة من الجهود القضائية المكثفة من جانب الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف لإنهاء الأعمال المتراكمة المتمثلة في الالتماسات السابقة على المحاكمة وطلبات الاستئناف التمهيدي التي تراكمت من الولاية السابقة.

وما يمكن التخطيط له لعام ٢٠٠١ هو ذلك التسلسل المتعلق بالإجراءات التي تسبق المحاكمة.

وفيما يتعلق بالاستفادة من قاعات المحكمة، وكما بينت من قبل، فإن المعروض علينا عدد كبير من الالتماسات السابقة على المحاكمة. وفي الماضي كان الاستماع إلى الالتماسات السابقة على المحاكمة يتم في قاعة المحكمة مما يقتضي وجود ملاك كامل من موظفي المحكمة يتوجب حضورهم إلى جانب مستشار للإدعاء ومستشار للدفاع يشاركان في إجراءات المحاكمة.

وقد عدل القضاة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لإتاحة الفرصة للنظر في هذه الالتماسات على أساس بيانات الإحاطة المقدمة من الأطراف فحسب بدلا من عقد جلسات استماع علنية في محكمة.

ونتيجة لهذه القاعدة المعدلة يمكن التصرف في الالتماسات السابقة للمحاكمة على نحو أسرع، إذ لم تعد هناك حاجة إلى تحديد موعد لعقد جلسات استماع بشأن هذه الموضوعات في ضوء ظروف تواجد محامي الدفاع، وبالنسبة لمحكمتنا فإن العامل الذي يؤثر على عملنا يتمثل في أن جميع مكاتب محامي الدفاع تقريبا توجد في أماكن بعيدة عن المحكمة ويتعين حضورهم جوا على نفقة المحكمة.

وغالبية هذه الالتماسات قدمت منذ التعديل الجديد وتم البت فيها بسرعة مما أدى إلى تخفيض عدد الأيام اللازمة لاستعمال قاعات المحكمة.

وقد انخفض استعمال قاعات المحكمة أكثر عندما ألغيت مواعيد المحاكمات التي حددها القضاة نظرا لأن المحاكمات لم تبدأ حسب المواعيد المقررة. وقد نجم ذلك التأجيل عن أن المستندات الخاصة بالدعاوى لم تترجم في الوقت المحدد مما حال دون اطلاع محامي الدفاع على مستندات الدعوى المتعلقة بالمحاكمة.

واسمحوا لي أن أستشهد هنا بمثال من القضية المعروفة باسم ''قضية وسائط الإعلام'' التي تورط فيها ثلاثة متهمين. فقد حددت دائرتي موعد ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٠ للنظر في هذه المحاكمة، ثم أرجئ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ثم حدد موعد جديد هو ١٨ أيلول/سبتمبر، وتلا ذلك بدء النظر فيها في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ويرجع السبب في ذلك التأجيل إلى الصعوبات التي واجهها قلم المحكمة فيما يتعلق بتوفير خدمات الترجمة المطلوبة وخدمات الدعم اللازمة لإدارة المحكمة. وهذا تصوير للإجراءات الإدارية التي لا يملك القضاة سيطرة عليها، ولكنها تؤدي إلى تعطيل السير في إجراءات المحاكمة، بل ولا نستطيع في بعض الحالات البدء في المحاكمات نظرا لحالات الاستئناف التمهيدي.

ومن ثم عمل القضاة معا على نحو وثيق، أثناء السنة الماضية، في محاولة لتصور حلول للتأخير الواضح في بدء المحاكمات. وقد تمكنا من عقد جلسات للمحكمة بكامل هيئتها بحضور القضاة الأربعة عشر جميعا. وقد عقدت هذه الجلسات في أروشا وناقشنا المسائل القضائية والسياسية العامة فيما يختص بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وراجعنا القواعد بغية الإسراع في سير الإجراءات، وتمكنت المحكمتان للمرة الأولى منذ إنشائهما من الاجتماع في جلسة عقدت بالمملكة المتحدة بفضل الحكومة البريطانية ومكتب الشؤون القانونية الذي بادر بتنظيم الحلقة الدراسية.

ويمكن القول إجمالا إنها كانت سنة حافلة بالحركة بالنسبة لنا وكانت النتيجة التي تمخضت عنها جهودنا في مجال الإدارة القضائية وإقامة الدعاوى في السنة الماضية هي تمهيد الطريق أمام إجراء المحاكمات دون تعطيل.

وإلى جانب المحاكمات الثلاث التي بدأت هذا العام وتستمر في العام القادم، حددنا موعدا لإجراء محاكمات

جديدة في الأشهر الستة الأولى من العام المقبل - وتشمل هذه المحاكمات محاكمة ١٣ شخصا على الأقل تورطوا في قضايا تخص الحكومة، وقضايا عسكرية ومجالات مثل مجال بوتير.

ولذلك، نود أن نؤكد للمجلس أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد عقدت العزم على بذل قصاراها لاستكمال القضايا الخاصة بـ ٣٥ شخصا ينتظرون المحاكمة أثناء فترة الولاية، ونحن نرى في ذلك إمكانية معقولة. ولا يمكننا في هذه المرحلة أن نتنبأ بطبيعة الحال بعدد المشتبه فيهم الجدد الذين يمكن توجيه الاتهام إليهم. وهذا مجال ستجري دراسته، في اعتقادي، مع المدعي العام.

ونحن نؤيد طلبات دائرة الاستئناف بإضافة قاضيين لتلبية حجم العمل الزائد، وقد أيد القضاة بالإجماع في جلسة المحكمة بكامل هيئتها المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، توصيات فريق الخبراء الداعية إلى توسيع نطاق دائرة الاستئناف التي تخدم المحكمتين معا. كما اتفق على أن يستعان بالقاضيين الإضافيين من القضاة الاحتياطيين الحاليين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وسيعملان في لاهاي كأعضاء في دائرتي الاستئناف في المحكمتين.

كثير من المصاعب السوقية والإدارية التي أبرزت في الماضي كسبب للتأخير في تقدم المحاكمات جرت معالجتها، كما تجري معالجتها الآن، من جانب قلم المحكمة والقضاة. ومع ذلك ما زال القضاة يؤكدون على أن نقطة التركيز على إدارة الخدمات والموارد ينبغي أن تكون من الاختصاصات القضائية للمحكمة.

لقد وصلنا الآن إلى مرحلة حرجة حيث ستبدأ المحاكمات في العام القادم، وثمة حاجة إلى مزيد من الموارد ومن الموظفين لإعداد الأحكام. وإننا نلاحظ مع التقدير في هذا الصدد، الجهود التي بذلها الأمين العام فيما يختص بالتعاون والمساعدة التي قدمها لنا. وأهم ما قدمه، هو أنه بعث إلينا بخبير محاكم أعد التوقعات المتعلقة باحتياجاتنا الضرورية من أجل العمل بسرعة أكبر.

وقد خاطبنا المجلس أيضا فيما يتعلق بالتعويض المطلوب فيما يختص بسوء تطبيق العدالة، نظرا لأن المحكمة تود أيضا أن تبدي الامتثال للالتزامات الدولية في هذا الصدد. وفيما يتعلق بتعويض ضحايا الفظائع التي ارتكبت في رواندا، فإن القضاة يتعاطفون مع محنتهم، ولكنهم يرون أن ذلك الأمر لا يدخل في نطاق ولاية المحكمة.

وقد وجهت إلينا أسئلة أيضا فيما يتعلق بإمكانية إجراء محاكمات داخل رواندا، ويرى القضاة أننا نعمل بموجب النظام الأساسي، الذي يقرر أن مقر المحكمة هو أروشا، بتنزانيا. ولدينا السلطة التي تمكننا من عقد جلسات في أماكن أخرى إذا دعت الضرورة لذلك، ولكن ذلك القرار يرجع إلى الدائرة الابتدائية. ويعود القرار أساسا إلى المجلس لكي ينظر فيما إذا كان النظام الأساسي بحاجة إلى التعديل فيما يختص بنقل مقر المحكمة مرة أخرى. ويتعاطف القضاة مع وجهة نظر الروانديين الذين يرغبون في رؤية تطبيق العدالة رؤيا العيان في حضورهم.

أود أخيرا أن أعرب عن تقديرنا العميق للدول الأعضاء ولحكومة رواندا وحكومة تنزانيا على تعاونها، بالإضافة إلى الدول الأعضاء التي نقلت ٤٥ شخصا ليوضعوا تحت الحجز القضائي لدينا، معظمهم أعضاء في الحكومة المؤقتة السابقة في رواندا.

إن صورة تقدمنا ومحاكماتنا تختلف عن الصورة التي رسمها زميلي القاضي جوردا. وهذا يرجع أساسا إلى التعاون الذي لقيناه من الدول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضية بيلاي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة للسيدة كارل اديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي وجه إليها المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت لتقدم إحاطة إعلامية للمجلس.

السيدة ديل بونتي (تكلمت بالانكليزية): مرة أخرى يشرفني أن أمثُل أمام المجلس لأقدم إحاطة إعلامية عن عمل مكتب المدعي العام في رواندا، وفي يوغوسلافيا السابقة. ومنذ أن خاطبت المجلس في آخر مرة، حدثت تطورات هامة في كلتا المحكمتين.

في الأشهر الأخيرة أمضيت مدة لا بأس بها في أروشا وكيغالي بشأن أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي تلك المحكمة مررنا بفترة صعبة لإعادة تنظيم القضايا التي تتولاها وإعداد الحالات للمحاكمة. وأنجز قدر كبير من العمل القانوني والتنظيمي، خلف الكواليس في المراحل السابقة للمحاكمة بشأن أكبر الحالات. وخلال ذلك الوقت لم تقدم دعاوى كثيرة إلى المحكمة وهذا يعتبر دائما مصدر قلق للمدعي العام وخاصة عندما يكون المتهمون قيد الاحتجاز. ومع ذلك، يسعدني أن أبلغكم بأن بعض تلك القضايا الكبيرة بدأناها الآن، وأن قضايا أخرى أدرجت في جداول المحكمة وستبدأ بها قريبا، كما أبلغكم رئيس المحكمة.

وفي الوقت الحالي يوجد ٤٥ متهما محتجزا، وهناك ثلاث محاكمات جارية تتعلق بسبعة متهمين. وثمة ثماني قضايا أخرى تتعلق بـ ٢٢ متهما في المرحلة التمهيدية وستعد تدريجيا لنبدأ بها من الآن وحتى حزيران/يونيه من العام القادم. ومن بين هذه القضايا قضيتان ''حكوميتان'' - قضية تتعلق بوزراء كبار - وقضية ''عسكرية'' - تتعلق بشخصيات عسكرية رفيعة المستوى. وفي جميع تلك القضايا لم نتمكن من بدء المحاكمة حتى تتقرر الإجراءات القانونية قبل المحاكمة. وإحدى أكبر القضايا الأخرى لدينا قضية ''وسائط الإعلام'' التي بدأت في الشهر الماضي. وهي الدعوى التي يستمع فيها إلى الأدلة بشأن الدور المركزي المزعوم الذي قامت به وسائط الإعلام في الإبادة الجماعية في رواندا. وهذه القضية تفتح آفاقا قانونية جديدة وتحظى بقدر كبير من الاهتمام.

وبالإضافة إلى عمل المحاكم، استمعت المحكمة إلى عدد من طلبات الاستئناف الهامة وبتت فيها. وقد استمعت المحكمة إلى اثنتين منها خلال رحلتي الأخيرة إلى أروشا ولكن قبل ذلك بوقت قصير - وربما يعرف المجلس ذلك - لم ينجح رئيس الوزراء السابق، جان كامباندا، في استئنافه للحكم الذي صدر عليه بالسجن مدى الحياة. ومن المشجع لي بصفتي مدعية عامة أن الأحكام التي تمكنا من الحصول عليها أمام دوائر المحكمة صمدت أمام تدقيق قضاة محكمة الاستئناف. وبالنسبة لمكتبي فهذا يعني أن مهمة ملاحقة هذا العدد الكبير من الجرائم يمكن أن تتم، وأنها تتم فعلا وفق المعايير الجنائية الرفيعة اللازمة.

ولهذا فإن محكمة رواندا تدخل فترة حافلة بالنشاط في ولايتها. والأشهر المقبلة ستشهد مثول شخصيات بارزة أمام المحاكم. وهذه المحاكمات ستكون من أخطر الدعاوى التي تتناولها المحكمة. ومن أجلها أنشئت المحكمة، وقد انتظرنا شهورا عديدة حتى تصل هذه الدعاوى إلى المحكمة. وأخيرا سنرى علانية نتائج جميع الأعمال التحضيرية التي تمت.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ستكون هناك أيضا قضايا أخرى في سبيلها إلينا. ولا تزال تحقيقاتنا مستمرة، وآمل أن أوقع خمس لوائح اتهام جديدة في الأسابيع القادمة. وأعتقد أن هناك إمكانية لعدة اعتقالات جديدة قبل نهاية العام. وبعد ذلك سأجعل من أولوياتي وضع خطة أطول أجلا لتحقيقاتنا وسأقدم ذلك إلى رئيس المحكمة،

باعتبار الخطة أساسا لنوع التخطيط الاستراتيجي الاستشرافي الذي نرغب فيه فيما يتعلق بولاية محكمة رواندا. وأوافق على أن الوقت الآن مناسب لاتباع هذه الممارسة وأعتقد أننا بلغنا مرحلة متقدمة في جمع معلوماتنا حتى يكون هذا النوع من الممارسة ذا شأن.

وبإيجاز، يمكن أن نتوقع تقدما ملموسا في محكمة رواندا في الشهور المقبلة، ولكنني أود أن أرى تقدما آخر يحرز خارج قاعات المحكمة وفي مجالات أخرى. ويجب أن نبين أهمية عملنا لشعب رواندا. لقد افتتح مركز إعلامي جديد في كيغالي ولكنني أود أن أذهب شوطا أبعد. وسأطلب من دوائر المحكمة أن تعقد جلسات استماع في رواندا بدلا من أروشا حتى يرى أهالي رواندا بأنفسهم المساهمة التي يقدمها نظام العدالة الدولي لاستعادة السلم والأمن والمحافظة عليهما. إن عقد جلسات استماع في رواندا نفسها سيحسن كثيرا وصول الشهود والضحايا إلى المحكمة. والحالة في رواندا تحسنت تحسنا كبيرا منذ عام ١٩٩٤ وبلغت علاقاتنا مع الحكومة مرحلة يمكن فيها تقديم ضمانات ملائمة والتعويل عليها، لعقد محاكمات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في رواندا نفسها. والواقع أنه من الممكن أيضا التفكير في نقل المحكمة كلها إلى كيغالي. وسيكون هذا أقوى دليل على التزام المجتمع الدولي بإعمال العدالة.

وينبغي أيضا ألا ننسى دور الضحايا في عملية العدالة. إن أصوات الباقين على قيد الحياة وأقارب القتلى لم تسمع على النحو الكافي. ويكاد لا يكون للضحايا أية حقوق فيما يتعلق بالمشاركة في عمليات المحاكمة على الرغم من القبول الواسع الانتشار اليوم بوجوب السماح لهم بذلك. هذه الملاحظات تنسحب أيضا على محكمة يوغوسلافيا حيث لا يعتبر موقف الضحايا أفضل وحيث جنى المتهمون ثروات طائلة على حساب البلاد ومواطنيها. وأعتقد أن القضاة يشاطرونني الرأي من حيث المبدأ ولكنهم لا يحبذون إعطاء المحكمة نفسها مهمة تعويض الضحايا ويفضلون إنشاء لجنة مطالبات أو ما يعادلها. ومن المؤسف أن النظام الأساسي للمحكمة لا يتضمن نصا لمشاركة الضحايا خلال المحاكمة ولا يوفر سوى الحد الأدنى من التعويض على الذين دمرت حياتهم.

ومع هذا يحرز مكتبي نجاحا ملموسا في تتبع آثار وتجميد كميات ضخمة من الأموال في الحسابات الشخصية للمتهمين، يمكن أن تستخدمها المحاكم لتعويض المواطنين المستحقين. ولهذا ينبغي أن نعطي الضحايا الحق في الإعراب عن أنفسهم والاستماع إلى أصواتهم خلال الإجراءات. وفي حالة صدور حكم، سينشأ أساس قانوني يبت القضاة بمقتضاه في مصادرة الأموال المحجوزة من المتهمين. ويمكن أيضا أن تخصص الأموال لتغطية نفقات المحاكمة. لذلك أقول للمجلس بكل احترام إن النظام الحالي قاصر عن توفير العدالة لشعبي رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وأدعو الأعضاء إلى النظر على نحو جدي وعاجل في إجراء التغيير الذي يمكن أن يزيل هذه الثغرة في عمليتنا.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى موضوع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. أود أولا أن أقدم للمجلس بيانا حديثا عن عملنا في كوسوفو. يذكر المجلس أنه بعد أن تمكنت أفرقتنا من الوصول إلى كوسوفو شرعنا في برنامج طموح لإخراج الجثث من القبور الجماعية في كوسوفو وتشريحها بمسوغ قضائي. وفي عام ١٩٩٩ استرجعنا ٢ ١٠٨ جثث من ١٩٥ موقعا. وكان هذا أقصى ما أمكن إنجازه في العام الماضي. وفي هذا العام حرصت على استكمال المهمة قبل أن تتردى الأدلة أو أن تضيع. ومرة أخرى، وبمساعدة الفنيين الذين قدمتهم لنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسويسرا، تمكنت أفرقتنا من تحديد ٣٢٥ موقعا آخر وإخراج ١ ٥٧٧ جثة ووجدت بقايا في أكثر من

٢٥٨ حالة. وأجرى الأخصائيون الباثوليجيون ١ ٨٠٧ عمليات تشريح لجثث الضحايا. ونتيجة لذلك استكملنا هذا البرنامج لنبش القبور ويمكننا الآن أن نكوِّن صورة كاملة لنطاق هذه الجرائم ونمطها.

ولم يتلق مكتبي كل التقارير من مختلف أفرقة الطب الشرعي. وبلغ الإجمالي المؤقت لدينا خلال السنتين حوالي ٤ ٠٠٠ جثة أو جزءا من جثة تم نبشها وفحصها. وبالطبع لن يكون ممكنا على الإطلاق تقديم رقم دقيق لعدد القتلى بسبب المحاولات المتعمدة لحرق الجثث أو إخفائها بطرق أخرى.

ويمكنني أن أضيف أيضا أننا أجرينا عمليات نبش في ثمانية مواقع في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك، أخرجت منها ٤٩١ جثة، وكذلك عدد كبير من أجزاء الجثث البشرية. وأجري ما جملته ٦١٩ عملية تشريح شرعي. ولا يشمل ذلك الرقم عمليات التشريح الناتجة عن عمليات النبش الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فحسب، ولكن أيضا بعض عمليات التشريح التي أجريت بالنيابة عن اللجنة البوسنية المعنية بالمفقودين على جثث نبشتها السلطات البوسنية. ونعتزم مواصلة أعمال النبش هذه في كرواتيا والبوسنة في السنة المقبلة.

قبل أن أنتقل من موضوع كوسوفو أود أن أضيف فقط أن مكتبي قد تلقى عددا من المناشدات الملحة للتحقيق في دعاوى عن استمرار ''التطهير العرقي'' ضد ما تبقى من السكان الصرب والروما. وهذا أمر غير مقبول، ويبذر بذور الانتقام في المستقبل وعدم الاستقرار الدائم في المنطقة. ولكي يشمل اختصاص المحكمة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في كوسوفو بعد نشر قوة كوسوفو، ينبغي تعديل المادة ٥ من النظام الأساسي للمحكمة، وإلغاء الإشارة إلى وجود الصراع المسلح واعتباره شرطا، مما يجعل النظام الأساسي متوافقا مع نظام محكمة رواندا.

إن العجز الذي فرض على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إزاء ما كان يحدث في كوسوفو منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩ يقوض المصداقية التاريخية للمحكمة. ويجب علينا أن نضمن أن فرصة المحكمة الفريدة لتحقيق العدالة لسكان يوغوسلافيا السابقة لن تسجل في التاريخ بوصفها معيبة ومتحيزة لطائفة عرقية دون أخرى. وعلاوة على ذلك، إذا ما حصلنا على هذا التمديد الضروري والمبرر أخلاقيا لولايتنا، فإن المحكمة يمكن أن تكون عنصر ردع ضد حملة ''التطهير العرقي'' المستمرة في كوسوفو. وينبغي للمجلس أن يتنبه إلى أن شرط ارتباط الجرائم، في النظام الأساسي بصيغته الحالية، بصراع مسلح، إنما يمنع مكتبي من التعامل مع الجرائم الجارية في كوسوفو، لأنها تقع خارج اختصاص المحكمة. ولذا فإني أطلب رسميا من المجلس توسيع اختصاص المحكمة في هذا الخصوص.

في هذه السنة أنفقت أيضا وقتا طويلا في المناقشات مع السلطات الكرواتية بشأن مستوى التعاون المقدم للمحكمة الجنائية الدولية. وقد كان هناك في الواقع تحسن في العلاقات بالمقارنة بسياسة التعويق والتأخير التي كانت تعتمدها الحكومة السابقة. وعندما خاطبت المجلس في آخر مرة أوضحت ذلك بجلاء، ولكني أعربت أيضا عن التحفظ على أن الزمن وحده هو الذي سيكشف عما إذا كانت كرواتيا ستفي بكل وعودها. وكنت أتمنى أن يكون باستطاعتي أن أقول إن كل المشاكل قد أزيلت تماما، ولكنني لا أستطيع. فحيثما تظن كرواتيا أن التعاون سيكون ضد مصالحها السياسية أو الأمنية الضيقة، لا تزال هناك صعوبة حقيقية.

وإحدى المشاكل القائمة منذ فترة طويلة وما زالت بدون حل، تتمثل في تقديم المادة الكرواتية للاستخدام كدليل في محاكمة كورديتش، ويفوت الزمن بسرعة على الامتثال الكامل لأوامر المحكمة التي لا تزال قائمة في تلك القضية. وفيما يتعلق بالحملة الكرواتية في عام ١٩٩٥ ضد الصرب في كرواتيا، المعروفة بعملية العاصفة، لا نزال نواجه رفضا عنيدا للتمكن من الوصول إلى الشهود والوثائق الأساسية لإكمال تحقيقاتنا. ونتيجة لذلك تأخر عملنا كثيرا.

إضافة إلى ذلك، صدرت في الآونة الأخيرة بعض الإشارات المزعجة للغاية بأن تعاون كرواتيا أصبح يتخذ أوجها سلبية جدا، تظهر في تسريب الحكومة لتفاصيل طلباتي لها إلى وسائط الإعلام، مع حملة إعلامية سلبية ضد المحكمة مصاحبة لهذا التسريب. وهذا تطور مخيب للآمال جدا، ولا يمكن السماح باستمراره. وعليه، فإنه ليس مما يسرّ أن اضطر إلى القول إنني كنت محقا في إرجائي للحكم في وقت سابق، وأن تحفظي في البداية كان له ما يبرره تماما. ومن المحزن جدا أن يقوض تماما التحسن الذي تم في جميع المجالات الأخرى تقريبا بالتعويق في بضع مسائل رئيسية. وإني أدعو كرواتيا إلى التغلب على هذه المشكلة المتبقية والعودة إلى طريق التعاون الكامل مع المحكمة، وأدعو المجلس إلى التدخل لضمان أن تتعاون كرواتيا في نهاية المطاف تعاونا كاملا مع المحكمة.

وفيما يتعلق بموضوع آخر مختلف، يساورني القلق بشأن معدل إلقاء القبض على الأشخاص المتهمين. فقد لاحظت أن عدد الاعتقالات قل كثيرا في الفترة الأخيرة. إذ كان آخر اعتقال قام به جنود قوة تثبيت الاستقرار هو اعتقال دوسكو سيكيريتسا، في حزيران/يونيه من هذه السنة. ولكن في بداية هذه السنة كانت الاعتقالات تجري بمعدل اعتقال واحد كل شهر تقريبا. وقد لا يكون هناك سبب واحد لتفسير الانخفاض في عدد الاعتقالات، ولكن من المزعج مع ذلك أن نرى أنه لم تتم اعتقالات في النصف الثاني من السنة. وخلال الشهور الأخيرة كنت أيضا أوصي بتشكيل قوة شرطة خاصة تكون لها ولاية على كل البوسنة والهرسك ومسؤولية عن إلقاء القبض على المتهمين الفارين. ولكن للأسف لم تعتمد مبادرتي المقترحة.

ويبدو أيضا أننا لا نجد سوى القليل من العزاء في نتائج الانتخابات التي أجريت مؤخرا في البوسنة، التي لا يمكن أن نتوقع بعدها أي تحسن في سلوك بعض السلطات المحلية تجاه التعاون مع المحكمة. بل إني أذهب إلى أبعد من ذلك وأقول إن حصيلة هذه الانتخابات هي نتيجة مباشرة للتذبذب الذي أبداه المجتمع الدولي فيما يتعلق بعمليات إلقاء القبض على المتهمين. إذ أن السماح للجناة الرئيسيين في الحرب البوسنية بالاستمرار في التمتع بالحرية قد بعث برسالة خاطئة إلى الناس والساسة في البوسنة على السواء — هي أن النزعة القومية الإجرامية ودعاتها بعيدون عن متناول يد العدالة وسيظلون كذلك، وأن عبارات التهديد من المجتمعات الدولية هي مجرد كلام. فلنضع حدا لهذه الحالة الخطيرة، من أجل العدالة الشاملة والسلام الدائم والمصالحة. مرة أخرى، أحث القوات الدولية في البوسنة على أن تكون قوية وإيجابية في نهج تعاملها مع مسألة إلقاء القبض على جميع من تبقى من المتهمين الفارين.

ولكن في هذه الأثناء لا يوجد نقص في العمل لدى المحكمة الجنائية الدولية. إذ لديَّ العديد من القضايا المعروضة على دوائر المحاكمة ودائرة الاستئناف، حيث يتوقع صدور قرارات هامة بشأن الاستئنافات قريبا، تؤسس، من بين أمور أخرى، المزيد من الفقه القانوني بشأن قضايا هامة تتعلق بمسؤولية القيادة وقانون الإبادة الجماعية. وتوجد في دوائر المحاكمة أربع محاكمات تقترب الآن من نهايتها. وتشمل محاكمة الجنرال كرستيتش، على جرائم ارتكبت في سربرينتسا، وداريو كورديتش، المتهم بأنه مسؤول، بوصفه

سياسيا كبيرا، عن جرائم ارتكبت في وادي نهر لاسفا في وسط البوسنة. وافتتحت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر محاكمة جديدة تتعامل مع اعتداءات جنسية وقعت في فوكا، وهناك ثماني قضايا أخرى إما أنها جاهزة للمحاكمة أو يجري إعدادها للمحاكمة خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠١. وستشمل هذه المحاكمات جرائم ارتكبت في سراييفو وفي إقليم كرايينا. وستكون محاكمة موسيلو كرايسنيك أول قضية لاستكشاف مسؤولية قيادة صرب البوسنة في أعلى مستوياتها.

وعلاوة على ذلك، لا تزال تحقيقاتنا مستمرة ويمكن توقع صدور المزيد من لوائح الاتهام في الأشهر المقبلة. ولذا فإن مكتبي يعمل تحت ضغط كبير في نفس الوقت على عدد من الجبهات: التحقيقات الجديدة؛ وإعداد لوائح الاتهام؛ وأنشطة ما قبل المحاكمة؛ والإجراءات الفعلية للمحاكمات نفسها، التي ينبغي أن نحقق فيها السرعة والعدالة معا؛ وأخيرا، اختتام كل الاستئنافات الناتجة عن المحاكمات. ولذا فإن لدينا حجما كبيرا من العمل أمامنا.

واستكمالا لتقريري عن أنشطتي، لا بد لي، بطبيعة الحال، أن أشير إلى التطورات الأخيرة في بلغراد، والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس ميلوسيفيتش، ورفع الجزاءات وعودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى المجتمع الدولي. لقد احتضن العالم الرئيس كوستونيتشا بالرغم من أنه قال مرارا إن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ليس من أولوياته. وإذا كانت هذه العبارة من اختياره هو، فإنني أبدي إعجابي به. فقد اتخذ خطا ذكيا، يحتمل تأويلات مختلفة – وهي عبارات انتقاها سياسي بحق.

ولكن ذلك ليس حلا، كما أن مسألة ميلوسيفيتش لا يمكن طرحها جانبا بهذه البساطة. ولا بد من محاكمة ميلوسيفيتش أمام المحكمة الدولية. ولا يوجد لذلك بديل. فبعد كل الجهد الذي بذله المجتمع الدولي في البلقان من أجل استعادة السلام في المنطقة، وبعد أسابيع القصف الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي لمنع الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد مواطني كوسوفو، وبالنظر إلى السلطة الكبيرة المتبقية واستمرار نفوذ المتشددين في بلغراد، لا يمكن أن نتصور السماح لميلوسيفيتش بأن يفلت من عواقب أعماله. ولا يكفي القول إن فقدانه منصبه عقاب كاف، وليس مرضيا أن تتم محاسبته على مخالفات انتخابية أو مسائل وطنية أخرى. ولقد رأينا بالفعل أنه لا يمكن إبرام صفقات مع أشخاص مثل ميلوسيفيتش. وإنه لشرف عظيم للمجتمع الدولي أنه قاوم إغراء العرض على ميلوسيفيتش خروجا سهلا. ولو حدث ذلك، فإنه كان سيؤدي إلى نتائج مدمرة.

وإنني أهيب بمجلس الأمن عدم السماح بالتوصل إلى نفس هذه النتيجة بالتباطؤ في العمل. ومن المسائل ذات الأهمية الحاسمة تلافي الكيل بمكيالين في التعامل مع يوغوسلافيا السابقة، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك. وأي تراخ في موقف المجتمع الدولي إزاء يوغوسلافيا سيشجع دولا أخرى على وقف تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وينبغي ألا ننسى أن المتهمين الفارين الآخرين، مثل راتكو ملاديتش موجودون في يوغوسلافيا السابقة. ويجب على السلطات أن تتعاون مع المحكمة في اعتقال هؤلاء الأشخاص.

وإنني أعتزم إثارة هذه المسألة شخصيا مع الرئيس كوستونيتشا – الذي دعاني في الأسبوع الماضي إلى البدء بوضع الترتيبات للسفر إلى بلغراد في المستقبل القريب. ومهما سيقوله الرئيس كوستونيتشا، فإن تسليم ميلوسيفيتش مسألة ذات أولوية. وهي أولوية بالنسبة إليه؛ وأولوية بالنسبة إلي؛ وينبغي، في تقديري أن تكون أولوية لمجلس الأمن أيضا، فهو الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة،

كجهاز تابع للمجلس، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ليس كحل سريع للأزمة السياسية، بل باعتبارها مساهمة جدية ودائمة في تهيئة سلام دائم ومجد في البلقان.

وأخيرا، فإنني أجد لزاما علي أن أدلي ببعض تعليقات موجزة على عدد من الملاحظات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي في الجمعية العامة، ردا على تقرير لرئيس المحكمة، القاضي جوردا. لقد انتقد ممثل الاتحاد الروسي المحكمة، واتهمها بأنها مؤسسة سياسية؛ وإنها معادية للصرب؛ وذات موارد مفرطة؛ وإنها تصدر لوائح اتهام سرية بصورة غير لائقة؛ وبأنني قصرت في دراستي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أعقاب حملة القصف في العام الماضي؛ والدخول في اتفاق غير قانوني مع الناتو؛ والأسوأ من ذلك اعتبار المحكمة خطرا على وحدة القانون الدولي المقبول؛ وأنها تحدث الفوضى في القانون الدولي بوضع تفسيرات قانونية جديدة. ولا بد لي من القول إن مثل هذه الادعاءات مستهجنة، ولا أساس لها.

ويمكنني أن أرد بصورة منفصلة على كل من هذه الادعاءات الخطيرة عديمة الأساس، إلا أنني بذلك سوف أسيء استعمال الوقت المخصص لي لتقديم تقريري. وأي دراسة موضوعية لأعمال المحكمة من شأنها أن تبين بوضوح أن ملاحظات ممثل الاتحاد الروسي في الجمعية العامة أمس ليس لها أي أساس. ويحدوني الأمل في ألا أستمع إلى مثل هذه الادعاءات تتكرر اليوم أيضا. وإنني أشعر بخيبة أمل مضاعفة للإدلاء ببيانات من هذا القبيل، وما لم تكن ذات دوافع سياسية أو خبيثة، فهي تستند إلى سوء فهم، كان يمكن توضيحه لو استجابت الحكومة الروسية لطلباتي العديدة لزيارة موسكو لبحث أعمال المحكمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة ديل بونتي على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

السيد كنينغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أؤكد أنه لم يكن هناك مدافع عن العدالة في هذا المجلس أكبر من هولندا، ووفدي مع وفود أخرى عديدة يتشاطر الاقتناع الأساسي بأن إضفاء الطابع الديمقراطي وانتهاج طريق العدالة ركيزتان أساسيتان في مهمتنا لصون السلم.

وأرحب في المجلس بالقاضي جوردا، والقاضي بيلاي، والمدعية العامة ديل بونتي. وأعرب عن التقدير للتعليقات والأفكار التي عبروا عنها، وأقدر لهم أنهم خصصوا جانبا من وقتهم للحضور إلى المجلس واللقاء معنا. ويمتد جدول أعمالنا اليوم عبر الكرة الأرضية من أوروبا إلى أفريقيا، ويؤكد على مشاطرتنا الإيمان بالعدالة والمصالحة. لقد التقت المدعية العامة ديل بونتي والسفير هولبروك في دايتون منذ أيام قليلة، وذلك مع احتفالنا بالذكرى الخامسة لاتفاقيات دايتون للسلام. واليوم، وكما فعل السفير هولبروك في دايتون، أود أن أهنئ ضيوفنا الثلاثة على الجهود غير العادية التي بذلوها سعيا وراء العدالة.

إن هذه لحظة تاريخية في دول يوغوسلافيا السابقة. لقد غادر قادة الحرب الثلاثة الذين تفاوضنا معهم في دايتون قبل خمس سنوات، مسرح الأحداث. توجمان توفي وحل محله الرئيس ميسيتش، وهو رجل شريف خاض الانتخابات ببرنامج اشتمل على الامتثال التام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وانتهى حكم ميلوسيفيتش في إطار استعراض مشهود لقوة الشعب، وقد حل محله الرئيس كوستونيتشا الذي أكد التزامه بالديمقراطية وسيادة القانون. أما الرئيس عزت بيغوفيتش، فقد تقاعد بصورة مشرفة، بالطبع.

وفي كوسوفو، أجريت أول انتخابات ديمقراطية بسلام، واختار الشعب القادة المدنيين المعتدلين لتمثيله في معظم الحالات. وفي البوسنة ذاتها، أوضحت الانتخابات التي أجريت مؤخرا أن الأحزاب المعتدلة والجديدة في الاتحاد حققت مكاسب مطردة وإن كانت بطيئة، وإنه حدث تقلص شامل للتأييد الذي كانت تتمتع به الأحزاب القومية منذ عام ١٩٩٦، وإن كان الأمر سيستغرق وقتا حتى يخفت التأثير القومي تماما، لا سيما في جمهورية صربسكا. ويمكن القول بإيجاز إن الاتجاهات المستقبلية في البلقان إيجابية في جميع أنحاء المنطقة وببطء، تلتئم جراح دول يوغوسلافيا السابقة، التي خلفتها الحرب وخلفها التفكك.

ولا يمكن أن تستغل الفرص التي تتيحها هذه التغيرات السياسية الاستغلال الكامل إلا بنجاح القاضي جوردا والسيدة ديل بونتي في مهمتهما ذات الأهمية. كما أنه لا يمكن أن تكتمل عملية تضميد الجراح والمصالحة إلا من خلال إقامة العدالة لصالح ضحايا الحروب الوحشية التي مزقت البلقان وقطعت أوصالها.

ولقد حققت المحكمة بعض النجاحات الملحوظة، لا سيما اعتقال مومسيلو كرايسنيك، أحد أسوأ مجرمي الحرب. واتفق مع السيدة ديل بونتي أن كافة المتهمين الرئيسيين لا بد وأن ينتهي بهم المآل في مكانهم الصحيح خلف القضبان وفي لاهاي، بمن فيهم كاراديتش، وملاديتش، وبالطبع، ميلوسيفيتش.

وهناك آخرون كثيرون لم يدانوا وإن كان ينبغي إدانتهم. وقد اطلعنا خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي في مؤتمر الذكرى الخامسة لاتفاقات دايتون للسلام، على دراسة حديثة ومهمة لفريق الأزمة الدولي. ويوثق هذا التقرير العديد من المتهمين مطلقي السراح، وبعضهم في مواقع قيادية في جمهورية صربسكا. ويمثل هؤلاء نوعية المسؤولين الذين تعوق أنشطتهم اليومية التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون وتمنع اللاجئين من العودة إلى ديارهم. وندعو المحكمة وغيرها في المجتمع الدولي، بما في ذلك الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى اتخاذ تدابير قوية لكفالة إعمال العدالة ووقف محاولات يقوم بها مثل هؤلاء الأشخاص لعرقلة التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون.

وعلى كل بلدان المنطقة التزام بأن تمتثل بالكامل للمحكمة. وقبل شهر تقريبا التقى السفير هولبروك بالرئيس كستونتسه وحثه على الامتثال الكامل للالتزامات القانونية إزاء المحكمة. ويسرنا أن نرى دلائل على أن السلطات اليوغوسلافية تستعد، كخطوة أولى، لإعادة فتح مكاتب المحكمة في بلغراد بعد أن كان قد أغلقها ملوسيفتش في العام الماضي، وكذلك للسماح للسيدة ديل بونتي بالسفر إلى يوغوسلافيا.

وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضي التقى السفير هولبروك أيضا بالرئيس الكرواتي ميستشن، الذي تستحق الجهود الذي يبذلها من أجل تحول أمته منذ انتخابه التهنئة والدعم من المجتمع الدولي بأسره. وهو يكرر إعرابه عن تأييده القوي للتعاون مع المحكمة. وقد شجعناه على مضاعفة جهوده لكفالة أن تمتثل كرواتيا امتثالا كاملا للالتزامات إزاء المحكمة، وفي الوقت المناسب. ونشجع كرواتيا على التعاون الكامل.

كذلك يجب أن يقوم المجتمع الدولي بدوره. فلا بد أن يقام العدل بسرعة وصدق، ولذا يسرني أن أعلن تأييد حكومتي من حيث المبدأ على تعيين قضاة خصومة جدد بالمحكمة، وفق ما اقترحه الرئيس جوردا. ونحن نعمل مع زملائنا في المجلس للرد بالإيجاب على هذا الاقتراح. فلسوف يوفر هؤلاء القضاة دفعة هامة للمحكمة ويساعدونها على تصفية القضايا الغزيرة المعروضة عليها. غير أننا لا نرى أمام

عبء العمل في المحكمة أن أهدافنا المشتركة سوف تتحقق بزيادة توسيع ولاية المحكمة. فأمام المحكمة، ببساطة شديدة، أكثر مما يجب عمله في ظل الولاية الحالية، وهذا ما يمثله نداء الرئيس جوردا من أجل زيادة الدعم. ونرى أن من الممكن حل مشاكل أخرى في المنطقة بمزيد من الكفاءة وبنزاهة معادلة، عن طريق الآليات المختلفة.

ونرى أن من غير المناسب تحديد مواعيد صارمة لولاية المحكمة أو لإكمال مهمتها. فيجب أن ينصب تركيزنا على كفالة قدرة المحكمة على الفراغ من عملها بأسرع وقت ممكن. ومن المستطاع أن نعاون في هذه العملية على النحو الأكمل إذا وفرنا لها الموارد التي تحتاجها وإذا تعاونت دول المنطقة معها كل التعاون.

وفي ضوء الأحداث التاريخية في منطقة البلقان آثرت عمدا أن أركز ملاحظاتي على المحكمة. بيد أن عمل المحكمة في أفريقيا – أي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا – له من الاهتمام بقدر عمل المحكمة في أوروبا. ويسرنا أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حققت معدلا ممتازا في القبض على الجناة، حيث وضع في الحبس ٤٤ شخصا من المتهمين البالغ عددهم ٥٣ شخصا. ويسرنا أيضا أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تستخدم ثلاث دوائر في آن واحد تجري فيها حاليا محاكمة سبعة متهمين.

إن عملية لوساكا تمر بمأزق خطير، وهي قضية سوف تشغل بال المجلس في المستقبل القريب. ومن القضايا الأساسية في الأزمة استمرار وجود وحدات القوات المسلحة الرواندية السابقة والانتراهاموي التي تقاتل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرى البعض أن هذا مبرر للتدخل الرواندي، بينما يصر آخرون على أن هذه الوحدات ما هي إلا ستارا من دخان من أجل برنامج عمل موسع. وأترك هذه المسألة للخبراء الإقليميين لتفصيلها. غير أن هذا المجلس متحد في مطالبته بانسحاب كل القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لاتفاق لوساكا ولقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠). ولسوف يعجل بهذه العملية إجراء مناقشة صريحة عن تلك الوحدات، بينما لن يؤدي تجاهل الموضوع إلا إلى تأخير رحيل القوات الأجنبية.

والإسراع في تقديم قيادة تلك الوحدات المشتركة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سيعني زيادة سرعة تسريح الجنود العاديين وإدماجهم وإعادة توطينهم، وتسهيل حل هذه القضية.

لقد لوحظ على بعض أعضاء المجلس التردد في السماح بورود أي ذكر لعبارة ”القوات المسلحة الرواندية السابقة/الانتراهاموي“ في أي وثيقة رسمية. وهذا يقوض مصداقيتنا ويقلل من فعاليتنا. ولو استسلمنا للحساسيات السياسية وألغينا الإشارة إلى مهندسي المذبحة الرواندية في عام ١٩٩٤، فإننا نسيء إلى أنفسنا. وأنا أحث المجلس على أن يخرج عن الصمت الذي فرضه على نفسه إزاء هذه القضية.

هاتان المحكمتان دليل على رغبتنا المشتركة في إقامة العدل في مواجهة الرعب. إلا أن تنفيذ ولاياتيهما ظل صعبا ومكلفا ومضيعا للوقت، وظل في كثير من الأحيان محبطا. ونحن الآن على وشك أن نشهد عملية مماثلة في سيراليون. ولن تكون أيسر من سابقتها. ومع ذلك يجب ألا نسمح للعراقيل بأن تحدد خبرتنا؛ بل يجب أن يكون هدف العدل هو الذي يشكل تصرفاتنا.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نرحب بحضور القاضي كلود جوردا والقاضية نافانتيم بيلاي، والمدعية العامة كارلا ديل بونتي هنا في المجلس، ونشكرهم على المعلومات المستكملة عن عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية

لرواندا وحالتهما العامة. ونشكرهم جميعا على الإحاطة البليغة بشأن الحالة الراهنة وعلى مقترحاتهم لتحسين وتعزيز فعالية المحكمتين.

وكما أكدت القاضية بيلاي في الجمعية العامة أمس فإن إنشاء مجلس الأمن للمحكمتين يثبت الالتزام العالمي بالعدالة وباحترام القانون الدولي. فقد كانت للمحكمتين آثار بعيدة المدى. إذ وفرتا سابقتين من أجل المحكمتين اللتين تنشآن لسيراليون وكمبوديا ولظهور مؤسسات دولية على أساس سيادة القانون.

أنتقل إلى الحديث عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. إننا نقدر تقديرا عاليا الأسلوب المهني الذي اضطلع به رئيس تلك المحكمة في الوفاء بمسؤولياته البالغة التعقيد منذ توليه منصبه الحالي قبل عام. وقد دعمت بنغلاديش وستواصل دعم عمل المحكمة في تقديمها للعدالة كل المسؤولين عن حالات الرعب في يوغوسلافيا السابقة. ونرحب في هذا السياق بكون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد انضمت إلى مجتمع الأمم واضطلعت بمسؤولياتها والتزاماتها عن صون السلام وبذا سطعت آفاق العدل براقة. ونحن نرى أن للنقاط التالية أهمية خاصة لتصريف المحكمة لمسؤولياتها بصورة فعالة.

النقطة الأولى تتعلق بضرورة إقامة العدل. فلتوطيد السلام في منطقة البلقان لا بد أن تأخذ العدالة مجراها. وقد اتبعت الأمم المتحدة نهجا ملموسا بإنشاء المحكمة ودعمها، وبذا تكون قد سعت للدفاع عن القيم الإنسانية وأسهمت في استعادة وصون السلام في شتى أنحاء العالم التي نكبت بعنف لا يوصف. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نلاحق المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقوانين الإنسانية الدولية ونكفل تقديمهم للمحاكمة.

ثانيا، لا يزال كثير من المجرمين مطلقي السراح. ومن بين ٦٥ فردا أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام لم يتم القبض سوى على ٣٧ فردا؛ ولم يقبض بعد على العدد المتبقي. ومن هؤلاء كثير من القادة السياسيين ومن المسؤولين العسكريين ذوي الرتب العالية، الذين لا بد من محاسبتهم على أعمالهم أمام المحكمة الدولية. وتعاون كل الدول، وخاصة دول البلقان، أمر لازم لتقديم المدانين إلى العدالة. وقد جلب المناخ السياسي المتغير في تلك المنطقة فرصا وآمالا جديدة بأن يتم القبض حالا على المتهمين.

ثالثا، فيما يتعلق بطاقة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا بد أن نولي اهتماما وثيقا للجهاز الذي أنشأناه لكفالة إقامة العدل. فهناك محاكمات كثيرة لم تبدأ بعد، ولكن المحكمة تعمل بالفعل بكل طاقتها في عبء عمل لا مثيل له. وبدأت القضايا تتكدس سريعا. وإذا كان إكمال المحاكمات سيستغرق وقتا طويلا جدا، فحينئذ لن يكون هدف إقامة العدل قد تحقق. وإذا كان لا بد للمحكمة أن تنظر في العدد المتوقع من القضايا دون إصلاح هذا الجهاز فقد قدر أن أمامها ١٥ عاما آخر لإكمال مهمتها. وذاك أمر غير مقبول. فالتأخير في إقامة العدل هو بمثابة الحرمان من العدل. وعلينا أن نجد السبل لتسريع عملية المحاكمات وإنجاز المهمة خلال فترة معقولة. وينبغي أن يكون هدفنا إنجاز هذه المهمة بحلول عام ٢٠٠٥.

رابعا، فيما يتعلق بإصلاح السياسة الجزئية، أمامنا عدة خيارات مقدمة للنظر فيها.

ونحن نود أن ننظر بعين العطف في الحل المزدوج الذي عرضه القاضي جوردا. وهذا ينطوي، أولا، على الإسراع بمرحلة ما قبل المحاكمة بإعطاء مسؤولية أكبر للموظفين القانونيين المؤهلين – الأمر الذي يتيح للقضاة الوقت للنظر الفعلي في القضايا – وثانيا، على زيادة قدرة

المحكمة بإنشاء فريق من القضاة الذين ينظرون القضايا طوال فترة بقائها. وقد درسنا هذه المقترحات ببعض الإطالة على مستوى الخبراء في مجلس الأمن. ونحن نرحب بإبلاغ القاضي جوردا لنا بأنه يتخذ تدابير إصلاح داخلي في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا لكي يجعل هذا الحل المزدوج فعالا بشكل كامل.

مضت حتى الآن حوالي ١٠ سنوات على إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا. وهناك خطر من إطالة المحاكمات دون مبرر. وشهادة الشهود تصبح مبهمة بمرور الوقت، وتخبو صحتها. وبينما المتهم يجب أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له، فإن نوعية وصحة العملية يجب أن تكفلا أيضا. ومن الضروري أن نعرب عن تأييدنا التام لزيادة قدرة المحكمة وأن نكفل العدالة السريعة. وسنظل نؤيد هذه العملية في المجلس لأننا مقتنعون بأن العدالة وحدها هي التي يمكن أن تضمن السلام الطويل الأجل.

أخيرا، هذه كلمات قليلة بخصوص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. في رواندا - كما هو الحال في البلقان - هدف تحقيق السلام والمصالحة يتصل بالعدالة. والمصالحة الحقيقية سيكون من الصعب تحقيقها دون عدالة. ويسرنا أن نلاحظ أن أداء تلك المحكمة تحسن تحسنا كبيرا خلال ما أسمته القاضية بيلاي العام المفعم بالحركة. ونحن نشجع القاضية بيلاي على إكمال القضايا الخمس وثلاثين التي لا تزال في انتظار المحاكمة خلال مدة الولاية. ومن المهم توفير الموارد والدعم الضروريين للمحكمة لهذا الغرض، عن طريقنا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد لوفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن التقارير التي قدمها أمس إلى الجمعية العامة رئيس المحكمة الدولية لرواندا ورئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والبيانين اللذين أدلى بهما الرئيسان للمجلس اليوم، وكذلك بيان المدعية، كارلا ديل بونتي، توفر لنا صورة واضحة للحالة في كلتا المحكمتين.

لقد وصلت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى نقطة تحول. فمن ناحية، وعلى وجه الخصوص خلال السنوات الثلاث الماضية، كان عليها أن تعمل بخطى كبيرة. وعدد المجرمين المتهمين المسجونين أكبر الآن من عدد المتهمين الذين لا يزالون مطلقي السراح. ومن ناحية أخرى، حدثت تغيرات تاريخية في البلقان. وبدأ عام ٢٠٠٠ بتغير سياسي في كرواتيا، بعد انتخابات رئاسية وتشريعية. وشهد العام بعد ذلك انتصار القوى الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وانتخابات ٢٤ أيلول/سبتمبر.

وهذه التغيرات ينبغي أن يكون لها أثر إيجابي على عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفرنسا، مع شركائها الأوروبيين، مقتنعة بأن استعادة حكم القانون والسلام في المنطقة ستساعد، كما سيساعدها، تقديم الأفراد المشتبه بأنهم ارتكبوا انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي إلى المحاكمة.

وفي هذا الصدد، مما لا غنى عنه أن تلتزم كل الدول والكيانات بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة. وهذا النداء موجه بشكل خاص إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا الشأن نعتبر من العلامات المشجعة أن مكتبا للمحكمة من المقرر أن يفتح في بلغراد.

ونحن نرى أن كرواتيا يبدو أنها تبدي استعدادا سياسيا حقيقيا للتعاون، وأعني بشكل خاص كون الحكومة راجعت موقفها الرسمي من اختصاص المحكمة. وأعني بذلك أيضا اعتراف كرواتيا بالوضع الرسمي لمكتب الاتصال المحلي، وتسليم مشتبه فيه عرض قضية رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مناسبتين على المجلس. لكنني أيضا فهمت بوضوح ما قالته السيدة كارلا ديل بونتي.

إن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة معنية بحق بأن تتمكن من القيام بعملها بالكفاءة والسرعة الضرورتين. وقد تقدم القضاة معا بسلسة من المقترحات قدمها الرئيس جوردا نفسه إلى مجلسنا في حزيران/يونيه الماضي.

والفريق العامل المخصص الذي أنشأه المجلس في تموز/يوليه درس التعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسي. وهذه، من ناحية، تتيح تنصيب قضاة طيلة بقاء الدعوى لتوفير تغطية احتياطية، عند الضرورة، في دوائر المحكمة؛ ومن ناحية أخرى، تلحق قاضيين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بدائرة الطعون التي تتشاطرها المحكمتان. وفرنسا تأمل أن يتمكن مجلس الأمن – قبل نهاية هذا الشهر، تحت رئاسة هولندا – من إقرار هذه التعديلات للنظامين الأساسيين للمحكمتين.

ومجلس الأمن، بإصداره قرارا كهذا بسرعة فيما يتعلق بتعيين قضاة يظلون طيلة نظر الدعوى ودائرة الطعون، سيساعد المحكمة على القيام بمهمتها في إطار زمني معقول. وهذا الهدف يحققه أيضا عزم المدعية على أن تستهدف التحقيقات وعرائض الاتهام صانعي القرارات المدنيين والعسكريين على أعلى المستويات. وعلاوة على ذلك، لا نشك في أن المحكمة ستجد طريقة لمراعاة ظهور محاكم محلية في بلدان يوغوسلافيا السابقة، على النحو الذي يجيزه نظامها الأساسي ونظامها الداخلي والشواهد والأدلة.

وفيما يتعلق بوضع حد زمني لاختصاص المحكمة، من المهم أن يولي قرار المجلس في هذا الموضوع تفكيرا مستفيضا بشكل كاف. ونقترح أن يطرح الأمين العام مقترحات ذات صلة على مجلس الأمن.

ونحن نؤيد التعديلات الأخرى التي اقترحها الرئيس جوردا والتي ترمي إلى تعويض الأفراد الذين اتهموا وسجنوا ظلما.

هذا ينقلني إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، هذه المحكمة لها مهمة أساسية: هي العمل على إقامة العدالة والإسهام في استعادة السلام في منطقة البحيرات الكبرى – وهي من شواغل مجلس الأمن الأساسية.

المحكمة الآن تعتمد على نفسها اعتمادا تاما. لقد كانت المحكمة الأولى ذات الاختصاص الدولي بالحكم بالإدانة على مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية. وحجم عملها ومسؤوليتها ثقيلان وملحان. والمحكمة لا تزال تواجه تحديات عديدة فيما يتعلق بحجم عملها وإدارتها. وأقول هذا بصرف النظر عن التقدم الي أحرز. وأعني هنا إنشاء دائرة محاكمة ثالثة. وأعني أيضا الإصلاحات الجارية لمكتبي المدعي في كيغالي وأروشا. والمحكمة يجب أن تستخدم مواردها البشرية والمادية استخداما كاملا، وكذلك فيما يتعلق بالإمكانات التي يوفرها نظامها الأساسي.

لقد واجهت المحكمة، العام تلو العام، مصاعب كثيرة تتعلق بإدارتها.

وندرك أنه لا تزال هناك قضايا لم تحسم في هذا الشأن. وكما قال وفد بلادي أمس عندما أدلى ببيان في الجمعية العامة باسم الاتحاد الأوروبي، ما زالت هذه الحالة تسبب قلقا عميقا لنا. إن استئناف علاقات الثقة والتعاون بين المحكمة ورواندا تطور إيجابي، في ضوء التعبير الملموس عن ذلك بتعيين ممثل لحكومة رواندا لدى المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وبزيارة السيدة ديل بونتي لكيغالي في أيار/مايو ٢٠٠٠.

وتمكننا تجربة المحكمتين من أن نصبح مدركين مدى أهمية مسألة إمكانية وصول الضحايا إلى المحكمة، وحمايتهم. ومن الأساسي بالنسبة لضحايا هذه الجرائم أن يتأكدوا من أن المحكمة ستتناول مسؤولية المعتدين عليهم، وأن الضحايا سينتفعون بخدمات المشورة والدعم. ومن الأساسي كذلك

أن نكفل الحماية للشهود وللضحايا الذين يظهرون في المحكمة. ونرحب بصفة خاصة ببرنامج مساعدة الشهود، فضلا عن خدمات المشورة والدعم التي تقدم لهم بمساندة مالية من الاتحاد الأوروبي. وتأمل فرنسا كذلك أن يجري الاعتراف بحالة الضحايا في إطار إجراءات المحكمة الجنائية الدولية.

وقد اضطلعت المحكمتان بدور رائد، فساهمتا في العمل الذي أدى إلى إنشاء نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهما تعملان بوصفهما نمطا لنوع جديد من الاختصاص القانوني، يمكِّن من كفالة احترام القانون الإنساني الدولي. والأحكام الصادرة تشهد كذلك على نية المجتمع الدولي أن يضع حدا للإفلات من العقوبة. وكثيرا ما واكب ذلك في الماضي انتهاكات القانون الإنساني الدولي والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

ويقع على كل من هاتين المحكمتين الدوليتين عبء ثقيل من العمل ومجموعة مرهقة وقاسية من المسؤوليات. ويمكنهما أن تعتمدا على فرنسا في تقديم الدعم الثابت إليهما في أعمالهما لإعمال العدالة فيما يتعلق بأخطر الجرائم، وفي إسهامهما في توطيد السلام.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): يضم وفد بلادي صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في الترحيب بالرئيسين جوردا وبيلاي، وبالمدعية العامة ديل بونتي. ونشكرهم على تقاريرهم بشأن الأعمال الهامة التي تضطلع بها كل من المحكمتين المخصصتين للجرائم ضد الإنسانية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وتؤمن كندا إيمانا عميقا بأن المحكمتين تضطلعان بدور حاسم في تعزيز الأمن الإنساني عن طريق إنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لأخطر الجرائم التي تعرفها البشرية، مما يهيئ أساسا مستتبًّا للسلام

وفعالية المحكمتين، والتقدم المحرز صوب المحكمة الجنائية الدولية يساعدان على منع الصراعات. إنهما يبرهنان لمدبري الجرائم في المستقبل على أنه لن يجري السماح بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وأسفر هذا العام عن تغييرات إيجابية كثيرة في وظائف المحكمتين. وقد شهدنا تحسنا في تعاون القيادة الكرواتية الجديدة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إلا أننا نشعر في نفس الوقت بخيبة الأمل من جراء تقرير المدعية العامة الذي ينص على أن تعاون كرواتيا لم يبلغ بعد المستوى المطلوب.

ويشجعنا الإعلان مؤخرا عن أن المدعية العامة ستذهب إلى بلغراد، وأن مكتب المدعي العام في بلغراد سيعاد افتتاحه قريبا. وهذا يؤذن بخطوة أولى هامة في عملية تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمحكمة، وبين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمجتمع الدولي بصفة أعم. وفي هذا الصدد، يهم حكومة بلادي أن تعرف آراء السيدة ديل بونتي عن كيفية تأثير التغييرات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على عمل المحكمة حاليا ومستقبلا.

ونلاحظ دعوة المدعية العامة إلى بذل المزيد من الجهود لتسليم جميع مجرمي الحرب المتهمين إلى لاهاي. وكما قال القاضي جوردا، إن أرفع المسؤولين السياسيين والعسكريين مكانة ما زالوا مطلقي السراح. وكما قالت المدعية العامة ديل بونتي، إنه يجب إحضار ميلوسيفيتش، وميلاديتش، وكاراديتش كذلك إلى لاهاي. ولا يفوت هذا المجلس أن يعترف بأن هناك فارقا شاسعا بين التزوير في الانتخابات والفساد الحكومي من جهة، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من ناحية أخرى.

وتعتقد كندا اعتقادا جازما أن تعاون جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا أمر أساسي بالنسبة للعدالة والمصالحة في البلقان.

وفضلا عن ذلك، نعترف بالدور القيِّم الذي تضطلع به هذه المحكمة في تطوير القانون الدولي على نحو مستقل وغير منحاز. ونحث جميع الدول الأعضاء في المجلس على دعم عمل المحكمة وعدم التشكيك فيه. وسأذكر مرة أخرى بأن المحكمة جزء لا يتجزأ من منع الصراع في البلقان عن طريق إبراز الحقيقة ومعالجة المظالم التي قد تذكِّي، بخلاف ذلك، نار حرب البلقان التي يشنها الجيل المقبل.

ومن غير المقبول أن يقوم الأفراد الذين وجَّهت إليهم هذه المحكمة الاتهام علانية بمواصلة المشاركة في السياسة. وندعو البلدان التي لا تزال تأوي هؤلاء المتهمين إلى نقلهم إلى لاهاي على وجه السرعة.

ويسعد كندا كذلك التحسن الذي طرأ خلال العام الماضي على العلاقات بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وحكومة رواندا. ولا شك في أن هذه العلاقات ستستفيد من الإعلان مؤخرا عن مبادرتين هما: افتتاح مكتب الإعلام والتوثيق التابع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في كيغالي، الذي سيحسن إمكانية وصول شعب رواندا إلى أعمال المحكمة، وبدء برنامج دعم الشهود والشهود المحتملين، الذي سيقدم خدمات هامة، مثل الإرشاد القانوني، والمشورة النفسية، وإعادة التأهيل البدني، والمساعدة على إعادة الاندماج.

ونلاحظ أن جرائم العنف الجنسي تعالج بطريقة شاملة أكثر من أي وقت مضى، وأن المحكمتين قد أجريتا، وتجريان إصلاحات لضمان توفير المعاملة بطريقة حساسة لمن عانوا من جرائم مروعة أو شهدوها.

وخلال العام الماضي، اتخذت المحكمتان خطوات لتنفيذ تقرير فريق الخبراء، بغية تحسين الكفاءة وتبسيط العمل في المحكمتين. وهذه التحسينات أساسية لضمان الاستخدام الفعال لميزانيتي المحكمتين، واحترام حقوق المتهمين.

وتحقيقا لهذا الهدف، نؤيد المقترحات الداعية إلى تعديل النظامين الأساسيين للمحكمتين لإضافة المزيد من قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى دائرة الاستئناف المشتركة، ولإنشاء مجموعة من القضاة الأوصياء في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. وهذه المبادرات الهامة ستساعد المحكمتين على التعجيل بوتيرة المحاكمات، مما يكفل العدالة على نحو أسرع. وهذه الإصلاحات، في حد ذاتها، ستعجل باستكمال ولاية المحكمة. وفي نهاية المطاف، ستنهي المحكمتان أعمالهما في موعد مبكر. ونوصي باعتماد هذه التعديلات للنظامين الأساسيين في أقرب وقت ممكن.

(واصل كلمته بالفرنسية)

وأعمال هاتين المحكمتين المخصصتين قد أرست سابقة هامة ودائمة بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية. وبالتالي، نشجع هاتين المحكمتين على مواصلة تحسين عملياتهما الداخلية.

وسنواصل، من جهتنا، تقديم الدعم والمساعدة.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تجاوزت الساعة الآن الثانية عشرة ظهرا. ولا يزال هناك ١٠ متكلمين، ولذلك لن أحاول أن أدلي ببيان شامل. ولكنني أود أن أحاول جمع بعض الخيوط معا من هذه الجلسة الكبيرة والهامة جدا.

ونرحب ترحيبا حارا بحضور رئيسَي المحكمة والمدعية العامة إلى المجلس معا لكي يقدمون لنا معلومات عن أعمالهم.

ويعزى هذا جزئيا إلى قدرتهم مجتمعين على تزويدنا بصورة كاملة وشاملة لعمل المحكمتين، ولأنه لا غنى عن تضافر جميع أجهزة المحكمتين في العمل معا لمعالجة المشاكل والنهوض بالكفاءة إلى الحد الأقصى.

ولا تزال المملكة المتحدة على التزامها إزاء المحكمتين وهي تؤيد مواصلة المدعين العامين التحقيق في الفظائع وتقديم من يُدَّعى بارتكابهم جرائم في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة للمحاكمة. فنحن نؤدي دورنا، بما فيه نقل واحد ممن صدرت بحقهم لوائح الاتهام مؤخرا إلى أروشا بعد اعتقاله في المملكة المتحدة. كما أدينا دورنا في إعداد تقرير إدارة المحكمة وفي زيارة محكمة رواندا، التي أشارت إليها القاضية بيلاي. ووفرنا للعمل في كوسوفو للسنة الثانية فريقا من خبراء التحريات الجنائية لمسرح الجريمة.

وشهد العام الماضي إحراز نجاح جدير بالترحيب، كما ذكر زوارنا الثلاثة جميعا فيما أظن. ونأمل، كما يأمل الآخرون، أن تؤدي التطورات السياسية الأخيرة في يوغوسلافيا السابقة إلى مزيد من التطورات الإيجابية في المستقبل القريب. وأرى أن من الأخبار الطيبة جدا ما أعلنته السيدة ديل بونتي من اعتزامها السفر إلى بلغراد ومن إعادة فتح مكتب المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة هناك في وقت قريب.

وتبقى المسألة الرئيسية متمثلة في وجوب أن يُقدَّم للمحاكمة من يُدَّعى بارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأكتفي، كما فعل السفير هاينبيكر، بملاحظة أنه يتعين على جميع أعضاء المجلس تقديم التأييد للمؤسسات التي أوجدوها بالنظر إلى أهمية الرسالة التي تقوم بها كلا المحكمتين. وبصراحة، هناك عدد أكثر من اللازم مطلق السراح من بين من صدرت بحقهم لوائح اتهام. وينبغي أن يكون هذا من الشواغل التي تؤرقنا جميعا. وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة، نحن نهيب بجميع الدول الامتثال لالتزاماتها المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن وإلقاء القبض على المتهمين لدى وجودهم في المناطق الخاضعة لولايتها القضائية.

وليس هذا بالوقت المناسب لتحديد موعد سواء لإنهاء الاختصاص الزمني للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو لإنهاء ولايتها. فما زال عدد كبير جدا من المتهمين المهمين مطلقي السراح. ومتى أرسل هؤلاء إلى لاهاي، ستتكون لدينا فكرة أفضل عن الموعد الذي يتسنى فيه للمحكمة أن تُنهي أعمالها.

وأود الآن أن أركز على التدابير اللازمة للإسراع بعمل المحكمتين. وكما ذكر آخرون، يعكف فريق عامل تابع للمجلس على دراسة مقترحات القاضي جوردا لتعيين عدد إضافي من القضاة المخصصين لنظر قضايا معينة. ونرحب بجميع المقترحات الرامية إلى التعجيل بالعملية القضائية. ونرى أن جميع أعضاء المجلس يسلمون بأهمية التقدم السريع في هذا المجال، وأظن أن فيما قاله زملائي هنا هذا الصباح ما يؤكد ذلك. ونأمل، كما يأمل غيرنا في أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق خلال فترة رئاستكم سيدي بشأن مقترحات القاضي جوردا.

أعتقد أن مسألتي التعويض واشتراك المجني عليهم اللتين أثارتهما السيدة ديل بونتي، تتطلبان مزيدا من الدراسة المتأنية. وضلوع المجني عليهم مسألة تنطوي على احتمالات فتح آفاق قانونية جديدة، ومن الواضح أن مسألة التعويض تنطوي على آثار تتعلق بالموارد.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أؤيد تأييدا كاملا الملاحظات التي أبداها السفير لفيت بشأن الحاجة إلى الاستفادة بشكل كامل من الموارد البشرية غيرها المتاحة لهذه المحكمة. وقد أصغيت باهتمام لملاحظات القاضية بيلاي عن استخدام قاعات المحاكمة. وأرجو أن يتسنى

للمحكمة التفكير في مزيد من الطرق لزيادة كفاءة استخدام مواردها. ومن الواضح أن هناك مشاكل إدارية ونرجو أن تؤدي زيارة مستشار المحكمة إلى تبديد هذه المشاكل، ومن الواضح أن فعالية قلم المحكمة وأجزائها الأخرى في أداء مهامها والاضطلاع بخدمة طيبة وفعالة وسريعة أمر هام.

ختاما، أحطت علما باقتراح القاضية بيلاي، الذي كررته السيدة ديل بونتي، عن إمكانية انتقال المحكمة إلى كيغالي. ومع تفهمي للرغبة الطبيعية من جانب شعب وحكومة رواندا في الشعور بازدياد مشاركتهما في عملية المحاكمة، أود أن أقول إنني أرى أن هذه المسألة أيضا تستلزم النظر المتمعن. فمن الإخلال بالمسؤولية ألا يأخذ المجلس بعين الاعتبار ما ينطوي عليه ذلك من آثار متعلقة بالموارد، فبعد إقامة المحكمة في أروشا، يلزم اتخاذ جانب الحذر من الاندفاع بسرعة إلى تفكيك ما تم بناؤه بكل هذه التكلفة والعناية المدققة.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، وكذلك المدعية العامة كارلا ديل بونتي، على إحاطتهم الإعلامية للمجلس وعلى العمل الذي يؤدونه.

قرر مجلس الأمن منذ سنوات، مسترشدا بضرورة الاستجابة لطلب العدالة في مواجهة الأحداث المأساوية في يوغوسلافيا ورواندا، أن ينشئ محكمتين جنائيتين خاصتين للمحاكمة على أخطر الجرائم المرتكبة هناك. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة، ونشوء علاقات جديدة بين القوى في النظام الدولي ناجمة عن ذلك التطور، وثبوت حقيقة أن لا شيء يكفل السلام سوى إرساء حكم القانون - هذه كلها أدت إلى المساعدة على بناء التوافق في الآراء اللازم لإقرار هذه المبادرة الثورية، التي أيدتها الأرجنتين منذ البداية الأولى، حين لم يكن أحد يعرف بعد على وجه التأكيد ما إذا كان لها أي حظ من النجاح وحين كانت مشروعيتها ذاتها موضعا للتساؤل.

وبمرور السنين أدى دعم المجلس، والمساندة المالية والسياسية من جانب كثير من الدول، والنوعية البارزة من القضاة والمدعين العامين والمسؤولين المتسمين بالاحتراف المهني في كلا المحكمتين، إلى التمكين من إحراز نتائج إيجابية للغاية كان لها تأثير في مجال حقوق الإنسان، مما أسهم إلى حد كبير في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وعندما تُنهي المحكمتان الجنائيتان الخاصتان أعمالهما بعد سنوات قليلة من اليوم، ستكون المحكمة الجنائية الدولية المحفل الدولي المختص بالمحاكمة على هذا النوع من الجرائم. ولن تعود هناك حاجة إلى استحداث سبل انتصاف قضائية مخصصة، كالتي اضطر مجلس الأمن إلى استحداثها هذا العام بالذات، لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب على نطاق واسع. وبحلول ذلك الوقت، ستكون البشرية قد خطت واحدة من أوسع خطواتها على الإطلاق في النضال من أجل حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. ومن الجائز أنه بدون الحافز الإيجابي الذي وفره قرار إنشاء هاتين المحكمتين والإبقاء عليهما، لم يكن التقدم الذي تم إحرازه ليتحقق إلا بعد انقضاء سنوات أخرى كثيرة.

وقد لاحظ المجلس لدى نظره في الكلمات التي ألقتها المدعية العامة السيدة ديل بونتي ورئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أن إحدى الصعوبات الأساسية التي تواجهها تكمن في عدم التعاون من جانب بعض الدول مما يحبط محاولات القبض على الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح الاتهام.

ولحسن الحظ أنه تم إحراز تقدم كبير هذا العام. ففي منطقة البلقان تعطينا التطورات السياسية التي جرت في

كرواتيا في شهر شباط/فبراير، ومؤخرا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أسبابا ملموسة كبيرة جدا للأمل في تحسين التعاون مع المحكمة وفي اتخاذ التدابير للتقيد بالالتزام باحتجاز جميع المتهمين وإحضارهم للمثول أمام المحكمة. ومن دواعي اغتباطنا أن نُلاحظ أن ثلث المتهمين البالغ عددهم ٣٨ متهما قد تم اعتقالهم في هذه السنة وحدها. فعلى الدول التزام بكفالة هذه الاعتقالات، كما أشرنا في شهر حزيران/يونيه الماضي وكما أكدنا في مناسبات أخرى.

وقد صرفت محكمة رواندا وقتا طويلا، في محاولة لإزالة العقبات الإدارية وغيرها من العقبات، ثم اتخذت في نهاية المطاف تدابير مناسبة للتغلب عليها وحظيت بالدعم من عدد من البلدان، مما مكّن من إلقاء القبض على بعض المتهمين، وأكدت أول حكم تصدره على رئيس حكومة بالإدانة لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

ومع ذلك فما زالت المحكمتان تواجهان مشاكل ضخمة من شتى الأنواع. فالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي تعمل بالفعل بكامل طاقتها، يجب أن تواكب مع ذلك حجم العمل المتزايد الواقع على عاتقها. ولا بد من حسم هذا الوضع لتفادي إصابة العملية بالشلل أو الإفراط في إطالة أمد الاحتجاز والمحاكمات. ولعلاج هذه الحالة، طلب رئيس المحكمة إلى المجلس في أيار/مايو اتخاذ مجموعة من التدابير تشمل أهمها تعيين قضاة لقضايا محددة ما دامت تلك القضايا قائمة. وزيادة عدد أعضاء دوائر الاستئناف. وقد أنشأ مجلس الأمن فريقا عاملا اجتمع عدة مرات. وسافر مسؤولون كبار من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى نيويورك مرارا، وقاموا بتحليل جميع الشكوك التي أُعرب عنها، وناقشوها على نحو مستفيض وبتعمق.

وقد أتاح هذا التحليل إحراز تقدم حاسم نحو التدابير التي اتخذت. وإننا نلاحظ بارتياح أن تلك التدابير قد مهدت الطريق للفكرة القائلة إن القضاة المخصصين لقضايا معينة ينبغي أن يكونوا منتخبين الأمر الذي يضمن لهم في رأينا، كما أوضحنا ذلك في حزيران/يونيه الماضي، التمتع بالشرعية لإصدار الأحكام ومن الضروري أيضا أن يسترشد المجلس، لدى تحديد اختصاص القضاة المخصصين للنظر في قضايا بعينها، بالفرضية القائلة إن استقلال المحكمة ينبغي كفالته تماما، وبذلك يضمن الناس الذين عانوا الأمرين من الصراعات المأساوية التأكد من نزاهة المحكمة.

ويرى وفدي أن المجلس أصبح لديه استعداد كاف فعلا للأخذ بالإصلاحات التي أدخلت على النظام الأساسي، ولذلك لا بد من اعتمادها بأسرع ما يمكن. وكم كنا نود أن تكون هذه الجلسة فرصة للقيام بذلك. وما زلنا نأمل أن نتخذ هذه الخطوة في الجزء الباقي من هذه السنة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بدوري أن أشكر رئيسي المحكمتين والمدعية العامة على تزويدهم المجلس بالمعلومات. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها القضاة لتحسين أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونتفهم عدم رضاهم عن إيقاع سرعة العمل وأساليبه في هاتين الآليتين القضائيتين. ولدينا في نفس الوقت، مخاوف كثيرة أخرى ناقشناها في الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويدرك الجميع جيدا أن روسيا قد أثارت منذ زمن طويل مشكلة استمرار الخلل في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. واليوم رأت السيدة كارلا ديل بونتي هنا في المجلس أنه من الممكن القول إن موقف روسيا لا أساس له، وأن تشكو في نفس الوقت من أن الحكومة الروسية لم توجه إليها الدعوة للذهاب إلى موسكو. وفي

رأيي أن هذه البيانات لا تضيف أي شيء كما أنها ليست ملائمة.

إن اللوحات المكتوب عليها الأسماء أمامنا صغيرة جدا، ومن ثم أفهم، لماذا كتب على لوحة الاسم أمام السيدة كارلا ديل بونتي عبارة ''المدعية العامة''. والواقع أننا ندرك جيدا أن لقبها هو المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولكن هذا لا يعطيها الحق في أن توجه اتهامات إلى أعضاء المجلس، لا سيما وأن كثيرا من الأسئلة التي طرحناها منذ سنوات عديدة لم تحظ بعد بإجابة مرضية على الرغم من أن السيدة ديل بونتي قالت إن لديها الإجابات.

ولذلك نجد من الضروري أن نوضح موقفنا مرة أخرى من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، ونؤكد على أن المجتمع الدولي عندما أنشأ المحكمة افترض أنها ستقوم بدور هام في تسوية الأزمة القائمة في إقليم جمهورية يوغوسلافيا السابقة، بمنأى عن الاعتبارات السياسية. ولكنها عوضا عن ذلك، ومنذ البداية الأولى، برهنت أنشطة المحكمة على أنها ذات طابع سياسي، وتبنت المحكمة موقفا واضحا معاديا للصرب، بينما أغمضت عينيها في الغالب عن حالات عدم مراعاة قواعد القانون الإنساني الدولي من جانب الأطراف الأخرى في الصراع.

وعندما كانت هناك معلومات عن حدوث انتهاكات محتملة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كانت المدعية العامة توجه الاتهامات على الفور، كما في حالة كوسوفو، ولكن عندما كان السكان المسالمون يموتون وتدمر الأهداف المدنية في يوغوسلافيا نتيجة لغارات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الجوية، لم تجد المدعية العامة مبررا لإجراء تحقيقات.

وعلى الرغم من مطالباتنا الكثيرة، لم يتلق مجلس الأمن حتى الآن أي معلومات عن سير التحقيقات بشأن مأساة راساك.

وفي السنوات الأخيرة، بدلا من أن تتقيد المحكمة على نحو دقيق بتطبيق قواعد القانون الإنساني الدولي، قامت مرارا وتكرارا بتعديل تلك القواعد على النحو الذي رأته مناسبا وترجمتها ترجمة مريحة لها. ونحن نشارك رئيس المحكمة الدولية رأيه من أن هذه الأنشطة تشكل تهديدا لتكامل القانون الدولي. وقد أثرنا الشكوك دائما حول ممارسة المدعية العامة المتعلقة بنقل مظاريف الاتهامات المختومة وإحالتها لا إلى الحكومات وحدها فحسب، وإنما إلى الهيئات الدولية أيضا. وقد تكلمنا كثيرا عن أن الاتفاقات التي تمت بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا وبين الناتو لا تتمتع بالشرعية. فما زالت تلك الاتفاقات سرية وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن، وقد أذنت فعليا لقوات الناتو في قوة تثبيت الاستقرار بمطاردة المتهمين. وأثناء هذه العمليات وقعت حالات انتهاك لحدود دول ذات سيادة كما ارتكبت كثير من أعمال القتل للمشتبه فيهم. وأحدث هذه الحالات وقعت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

ولدينا سؤال عما إذا كان ينبغي للمجتمع الدولي أن يمول أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا التي تجاوزت حدود الولاية المخولة للمحكمة وقوضت الثقة بحياد ونزاهة إجراءاتها. وترى روسيا أنه من الضروري، ولا سيما إذ أخذنا التطورات الأخيرة في البلقان في الاعتبار، إجراء استعراض شامل لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا لتوضيح نطاق وأساليب عملها، وإلى أي مدى يمكن أن تعمل. وأنشئت المحكمة في ظل ظروف تاريخية مختلفة تماما بوصفها هيئة مخصصة خاصة تستهدف إرساء السلم والمحافظة عليه في المنطقة. ونسمع الآن تكهنات بأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحتاج إلى ما بين ١٥

و ٢٠ سنة أخرى، الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل عن السبب الذي يجعل هذه الهيئة المؤقتة تعمل هذا الوقت الطويل. وبصرف النظر عن الجوانب السياسية الواضحة من الضروري النظر في العبء المالي الضخم - يقارب ما بين ١,٥ بليون و ٢ بليون دولار - الذي سيوضع على كاهل الأمم المتحدة إذا استمرت المحكمة في العمل طوال هذه الفترة.

وفي هذا الصدد لدينا وجهة نظر إيجابية تتمثل في اقتراح بتعزيز فاعلية المحكمة والتعجيل بأنشطتها القضائية وذلك في جملة أمور بدعم دائرة الاستئناف عن طريق إنشاء فريق من القضاة طيلة النزاع والاستغلال النشط لطاقات كبار القضاة خلال مرحلة ما قبل المحاكمة.

وفي نفس الوقت نرى أنه من المهم أن نولي أقصى قدر من الاهتمام للجوانب الأخرى من أنشطة المحكمة والنظر في توصيات ووجهات نظر أخرى وخاصة التوصيات التي ترد في تقرير فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المرفق بالوثيقة S/2000/597. ونرى أن الوقت قد حان للتعرف بشكل أكثر وضوحا على الطبيعة المؤقتة للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقا لأحكام القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣.

ويجب ألا ننسى أن المسؤولية الأساسية عن معاقبة المذنبين بالانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي تقع على عاتق الدول. والمفروض أن تركز المحكمة على جرائم بعينها عندما لا تكون الدولة، لأسباب مختلفة، غير قادرة على التحقيق في هذه الجرائم على نحو مستقل، أو عندما تكون هناك أسباب خطيرة للتفكير في أن التحقيقات الجنائية الوطنية ستكون غير نزيهة أو غير مستقلة. إنني أتكلم عن ذلك بالتفصيل لكي أذكر الأعضاء وغيرهم من الحاضرين في هذه الجلسة بالظروف التي أنشئت في ظلها المحكمة حتى لا يبدو أن شخصا ما قد ابتكر ذلك كله.

والتعجيل بإعمال العدالة لا يكون بزيادة عدد القضاة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فحسب، ولكن أيضا بتحديد الأولويات في عمل المدعية العامة وضمان التفاعل الوثيق بين المحكمة والنظم القضائية الوطنية لدول يوغوسلافيا السابقة وبصفة خاصة من خلال تنفيذ المحكمة الدقيق لجميع أحكام قانونها الأساسي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبالانتقال إلى الكلام عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا نرى أن عملها في الوقت الراهن لا يتناول على النحو الكافي الأغراض التي أنشئت من أجلها. إن مقاضاة المحكمة للأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لا تزال لسوء الطالع بطيئة وغير فعالة. ونفهم أن محكمة رواندا اضطرت لبدء عملها من نقطة الصفر وأنه من المهم لها، لضمان عملها، أن تحسم مشاكلها الإدارية والعملية. وقيادة المحكمة تقوم بعمل شاق إزاء هذه الأمور.

وفي نفس الوقت تمكنت المحكمة خلال ست سنوات من عملها من إصدار سبعة أحكام ولا يزال هناك ٤٢ شخصا قيد الاحتجاز وينتظر ٣٥ شخصا منهم المحاكمة. وفي كل عام نرى على نحو ثابت زيادة في الميزانية وفي عدد موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهنا أيضا نود أن نشير إلى تقرير فريق الخبراء الذي يتضمن توصيات لحل المشاكل المتعلقة بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أقول إن الاتحاد الروسي على استعداد لمواصلة دعم الجهود لمعالجة أوجه النقص والتغلب على المشاكل التنظيمية في عمل محكمتي

يوغوسلافيا السابقة ورواندا حتى نتأكد من أن عملها يتم وفقا للولايات التي اعتمدها مجلس الأمن.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي ترحيبا حارا بوجود القاضي كلود جوردا رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضية نافانثيم بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيدة كارلا ديل بونتي المدعية العامة للمحكمتين، في قاعة المجلس. ونشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية الصريحة والمفيدة في هذا الصباح وعلى التقريرين السنويين المعروضين على المجلس.

ترى ماليزيا أن إنشاء هاتين المحكمتين المخصصتين معلم هام في تطبيق القانون الدولي فيما يتصل بملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم الحرب، والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. ولا تزال ماليزيا تشعر بالقلق إزاء التأخير الطويل الذي تواجهه المحكمتان. ومع ذلك نشعر بالامتنان للتحليل المتعمق لعمل المحكمتين الذي قدم إلى المجلس ونقدر الطابع المستفيض لجميع الاقتراحات التي تستهدف ضمان الأداء الكفء والفعال للمحكمتين.

ونؤيد وضع نهج عملي مبسط للنظر في الإصلاح المقترح لهيكل المحكمتين ولعملها، نهج يمكن أن يؤدي إلى التعجيل بعملية المحاكمة دون التضحية بنوعية تلك العملية أو تعريضها للخطر. وفي هذا المنعطف لن تتخذ ماليزيا موقفا حيال تفاصيل التوصيات المختلفة، لأنها لا تزال قيد المناقشة النشطة في المجلس على مستوى الفريق العامل. ويكفي أن أقول إننا نرى أن الاقتراحات التي تقدمت بها المحكمتان لها قدر كبير من الفائدة وتستحق الاهتمام والنظر الجدي في المجلس. وما فتئنا نتوخى موقفا بناء في نهجنا. ونثق بأن المجلس سيتوصل في الوقت المناسب إلى اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاقتراحات والتوصيات الكثيرة التي قدمت إليه.

إن إعمال العدالة مع الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم حرب أو إبادة جماعية أو جرائم أخرى ضد الإنسانية يكتسي أهمية خاصة للمجتمع الدولي، ليس من أجل تأكيد إنسانيتنا وقيمنا المشتركة فحسب، ولكن أيضا لتلبية الحاجة السياسية العملية لتصحيح أخطاء الماضي عن طريق العملية القانونية، وبذلك نسهم إسهاما ملموسا في عملية المداواة والمصالحة في المنطقتين وبدونها لن يكون هناك سلم مستتب في البلدين المعنيين.

ونود أن نشيد بالطريقة التي تناولت بها وحدة الضحايا والشهود بالمحكمة المسألة الهامة المتمثلة في التدابير الوقائية لحماية الشهود الذين يمثلون أمام المحكمتين وتوفير المشورة والدعم لهم بما في ذلك الخبراء الجنسانيون. ونود أيضا أن نشيد بالمنظمات غير الحكومية على ما قدمته من إسهام ومساعدة في ذلك الصدد.

إن تعاون الدول الأعضاء له أهمية حاسمة لإنجاح أداء عمل المحكمتين. وهذا صحيح خاصة فيما يتعلق بتنفيذ أوامر الاعتقال والاحتجاز المؤقت ونقل المتهمين والمشتبه فيهم إلى مقاعد المحكمتين. ومن الواضح أن سرعة وفعالية تنفيذ أوامر القبض التي تصدرها المحكمتان كانت ولا تزال تكتسي أهمية حاسمة من أجل قدرة المحكمتين على العمل بفعالية. وفي هذا الصدد نتفق مع ممثل بنغلاديش الذي قال في بيانه قبل فترة وجيزة إن تأخير إعمال العدالة يعني الحرمان من العدالة.

ونلاحظ مع الارتياح أن التعاون بين الدول الأعضاء والمحكمة، على الرغم من أنه غير كامل ولا تزال تكتنفه المشاكل، قد تحسن بحيث قُدِّم الكثير من الأدلة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأن عمليات إلقاء القبض على المتهمين زادت زيادة ملحوظة. ومع ذلك، فإنه يساورنا قلق

بالغ من أن بعض المجرمين الذين وجهت إليهم عرائض اتهام لم يلق القبض عليهم، على الرغم من أن الاتهامات وجهت إليهم قبل خمس سنوات. ونحن ندعو الدول الأعضاء في المنظمة، وخاصة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إلى التعاون الكامل مع المحكمة لكي يتسنى تحقيق السلام الدائم والثابت في منطقة البلقان.

وختاما، تستحق المحكمتان الدعم والتشجيع غير المشروطين من المجلس في جميع جوانب عملهما. ولابد أن يواجه المجلس وبقية المجتمع الدولي بصورة جدية مسألة بقاء مجرمي الحرب الذين وجهت إليهم عرائض اتهام طليقين. وكما قال القاضي كلود جوردا قولا في محله في إحاطته الإعلامية التي قدمها صباح اليوم، فإن المحكمة الجنائية الدولية هي ضامنة سلام وأمن البشرية. فالسلام بدون عدالة كالموسيقى بدون آلات.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى القاضي جوردا رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضية بيلاي رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ورئيسة الادعاء العام للمحكمتين، السيدة دل بونتي، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها، والتي توفر لنا أساسا مفيدا لاستعراضنا السنوي لعملهم.

ولأن المحكمتين مؤسستان دوليتان للعدالة الجنائية أنشأهما مجلس الأمن، فإن استقلالهما ونزاهتهما يتسمان بأهمية عظمى. وكان للمجلس هدفان من إنشاء هاتين المحكمتين المخصصتين. فمن ناحية، يتعين على المحكمتين إجراء محاكمات عادلة للأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وإقامة العدل لضحايا الجرائم موضع المحاكمة، مع المساعدة على الحيلولة دون ارتكاب أعمال وحشية مماثلة في المستقبل. ومن ناحية أخرى، يتعين على المحكمتين تيسير إحلال السلم والمصالحة في المناطق المعنية. وشددت جميع قرارات مجلس الأمن ٨٠٨ (١٩٩٣) و ٨٢٧ (١٩٩٣) و ٩٥٥ (١٩٩٤) و ١١٦٥ (١٩٩٨) و ١١٦٦ (١٩٩٨) على أهمية إسهامات عمل المحكمتين المخصصتين في عملية المصالحة الوطنية واستعادة السلم والأمن في المناطق والبلدان المعنية. وينبغي للمحكمتين المخصصتين، وهما تضطلعان بعملهما، أن تأخذا في الاعتبار وظيفتيهما المزدوجة على النحو الذي ذكرته، وأن تنجزا مهمتهما إنجازا كاملا وبطريقة عادلة.

وقد أُحرز تقدم هام في العديد من جوانب عمل المحكمتين. غير أننا وجدنا أيضا نقائص كبيرة في تسيير عملهما. ولدينا تحفظات شديدة على خلوص المدعية العامة إلى القول إنه لا يوجد أساس لفتح تحقيق في الادعاءات المتعلقة بجرائم أو انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ارتكبت أثناء قصف منظمة حلف شمال الأطلسي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وإننا نؤيد من حيث المبدأ مقترحات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا المتعلقة بإصلاحها عن طريق اتخاذ تدابير فعالة للإسراع بإجراءاتها بغية الوفاء بولايتها في إطار زمني معقول. ولا نعتقد أن مجرد زيادة قدرتها على المحاكمة ستكون كافية لتحقيق ذلك الهدف. ونرى أنه بالنظر إلى التغيرات السياسية الرئيسية التي حدثت في يوغوسلافيا السابقة، ينبغي للمجلس أن يحدد بطريقة مناسبة تاريخ انتهاء المدة الزمنية لولايتها القضائية. وفي ذلك الصدد، نؤيد وجهات النظر التي أعرب عنها الممثل الروسي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمحكمة أيضا أن تنظر في اتخاذ تدابير إضافية لخفض مقدار القضايا التي تتولاها. فعلى سبيل المثال، حيثما تسمح الأحوال، ينبغي إحالة بعض القضايا المتعلقة بجرائم لأشخاص في المراتب الدنيا إلى المحاكم

الوطنية لبلدان يوغوسلافيا السابقة. وينبغي لها أيضا أن تستكشف إمكانية اللجوء إلى نوع من عملية تقصي الحقائق والمصالحة. ونرى أن جميع هذه المسائل ينبغي النظر فيها ومناقشتها بجدية في إطار الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس والمعني بالمحكمتين المخصصتين.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إننا أخذنا علما بتفاؤل المحكمة الذي أعربت عنه في الفقرة ٣٥٠ من تقريرها السابع (S/2000/777) بشأن إكمال مهمتها بحلول عام ٢٠٠٧، أو على الأقل مهمتها المتعلقة بالمحاكمات. ونحن مستعدون للنظر بشكل نشط في التدابير اللازمة للوفاء بذلك الهدف المحدد الزمن.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): تعرب جامايكا عن ترحيبها بحضور القاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والقاضية بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والسيدة كارلا دل بونتي، رئيسة الادعاء العام للمحكمة الخاصة بيوغوسلافيا والمحكمة الخاصة برواندا. ونشكرهم على ما قدموه من إحاطات إعلامية مفيدة، توفر إطارا لاستعراض المجلس لأعمال المحكمتين.

لقد أنشئت المحكمتان لتقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة، والمساعدة بذلك على تهيئة بيئة جديدة يمكن فيها نسيان الماضي ووضع الأساس السليم للمصالحة. ولذا يلزمنا الاستمرار في دعم عمل المحكمتين في سعيهما إلى الوفاء بالولايتين اللتين أوكلهما إليهما مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بعمل المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا، فقد سلمنا بأهمية إنهاء المحكمة لعملها في أقصر وقت ممكن. ولا نزال نعتقد، كما كرر زميلي ممثل ماليزيا للتو، أن تأخير العدالة كجحودها. ولذا يجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراء مبكر بشأن التوصيات المعروضة عليه لينظر فيها. وقد ظل الفريق العامل الذي أنشأه المجلس لتقييم وتنفيذ تلك التوصيات يحرز تقدما طيبا، ويبدو أن هناك توافقا واسعا في الآراء على زيادة قدرة دوائر المحاكمة وعلى استخدام قضاة تنتهي ولايتهم بانتهاء القضية المعينة. ولا يزال يتعين علينا تحديد أفضل الطرق لتعديل النظام الأساسي ليستوعب تلك المقترحات. وإذ نفكر في عملية اختيار وتعيين القضاة الذين تنتهي ولايتهم بانتهاء القضية المعينة، يود وفدي أن يعرب عن تأييده لأن يتم ذلك - هذا إذا ما قررنا أنه ينبغي تعيينهم - عن طريق الانتخابات، التي تأخذ في الاعتبار مبادئ التوزيع الجغرافي العادل، وكذلك تمثيل مختلف النظم القانونية في العالم. ونحن واثقون بأن المجلس سيتمكن من إكمال ذلك العمل قريبا، ليمد المحكمة بالأدوات الضرورية لعملها.

وقد عُرضت مسائل أخرى على المجلس لينظر فيها، بما في ذلك تعويض الأشخاص الذين احتجزوا أو حوكموا أو أدينوا خطأ. وهذه مسألة نرى أنها يجب أن ينظر فيها بعناية شديدة. وينبغي أن نكون واضحين للغاية بشأن من يُعوَّض، والطريقة التي يعوض بها أولئك الأشخاص، والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لعمل المحكمة والأمم المتحدة.

وفيما يتعلق برواندا، فقد سررنا لأن نعلم من القاضية بيلاي أنه على الرغم من التأخير الذي حدث في البداية في المضي بالمحاكمات إلى الأمام، يمكن أن يُتوقع لمحكمة رواندا أن تكمل محاكماتها للمتهمين الحاليين في إطار الفترة التي يقضي بها النظام الأساسي. ويسرنا كذلك أن نعلم منها أن هناك علامات تحسن في المناخ السائد في رواندا نتيجة لعمل المحكمة الجنائية الدولية.

والتطورات السياسية الأخيرة في البلقان توفر زخما إضافيا لاختتام عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أقرب وقت ممكن. وقد اختلفت صورة الأفق

السياسي الآن عما كانت عليه قبل سنوات قليلة. ويسعدنا أن نلاحظ أن التعاون بين الدول المعنية والمحكمة قد تحسن، ونشعر بالتفاؤل باستمرار هذا الاتجاه. أما المقترحات التي قدمتها المدعية العامة اليوم، ومؤداها أنه بغية إقامة العدالة في البلقان، ينبغي إعادة النظر والبت في بعض الأحكام التقييدية في النظام الأساسي والتي تحد من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأخيرا، يود وفدي أن ينوه بالعمل الذي أنجزه رئيسا المحكمتين، والادعاء العام، والقضاة، والمسؤولون، ويؤكد استمرار دعمنا لهم.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالقاضية بيلاي، والقاضي جوردا، والمدعية العامة ديل بونتي وأن أشكرهم جميعا على الإحاطات الإعلامية الشيقة التي قدموها. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بكافة قضاة المحكمتين لتفانيهم في العمل وجهودهم الدؤوبة في الاضطلاع بولايتهم.

قبل ستة أشهر خلت، ناقش المجلس في جلسة مفتوحة تقرير كارلسون بشأن الإبادة في رواندا، ولا تزال ذكرى هذه المناقشة ماثلة في الأذهان. وقد اعتمد مجلس الأمن في وقت لاحق من العام الحالي بيانا رئاسيا في ذكرى المذبحة التي أعقبت سقوط سربيرنيتشا.

لقد أصبحت تلك الأحداث المأساوية إلى حد ما رموزا بعض أوجه الفشل الذريع لهذه المنظمة، الأمر الذي حفز الأمم المتحدة على إعادة النظر بشكل جاد في سياساتها ومعاييرها في عدد من المجالات، بما في ذلك حفظ السلام، وإدارة الصراعات ومنعها وغير ذلك. كما أن نطاق ووحشية الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، وكذلك الحاجة إلى إنفاذ احترام القانون الإنساني الدولي في المستقبل، أمور استدعت إيجاد نظام عالمي موثوق به للعدالة الجنائية، الأمر الذي كلل في وقت لاحق باعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ولقد شددت المناقشات السابقة في المجلس والجمعية العامة، بما في ذلك المناقشة التي جرت أمس، على الدور الهام للمحكمتين في إعمال العدالة وتضميد الجراح التي سببتها المآسي الإنسانية التي وقعت فصولها في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ولا يقل عن ذلك أهمية دور المحكمتين في عملية المصالحة واستعادة السلام في كل من المنطقتين، ولذلك، كان من الحتمي لهاتين المؤسستين القضائيتين أن تحافظا على أعلى مستويات الحياد والتحرر من أي اعتبارات سياسية في أنشطتهما. وعلى الرغم من أن تلك هي أصعب مهمة، كما نرى، فإنها تبقى مكونا لا غنى عنه في فعالية عملهما.

ويحيط وفدي علما بآخر تقرير عن عمل المحكمة الدولية لرواندا والذي قدمته أمس القاضية بيلاي وناقشته الجمعية العامة. والجدير بالملاحظة أنه على الرغم من الصعوبات والمشكلات الكبيرة التي تواجهها محكمة رواندا، فإن التطورات التي وقعت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ توفر لنا أساسا للتفاؤل. وأن استئناف التعاون بين رواندا والمحكمة الدولية وافتتاح مركز للمعلومات والتوثيق مؤخرا، والعدد المتزايد للمعتقلين من بين كبار المسؤولين المتورطين في المذابح التي وقعت في عام ١٩٩٤، ونقلهم إلى المحكمة الدولية لرواندا، بما في ذلك نقل السيد نتاكيروتيمانا إلى أروشا، وتعزيز التعاون بين الدول الأفريقية في ملاحقة واعتقال ونقل المشتبه فيهم إلى أروشا، والعدد المتزايد للأحكام التي أصدرتها المحكمة؛ والإدارة الناجمة للعديد من المشاكل الإدارية والسوقية، وغير ذلك من التطورات الأخرى، كلها مؤشرات على تحسن أداء المحكمة في العام المنصرم.

وتسعدنا على وجه الخصوص جهود المحكمة لكفالة الانتهاء من النظر في أكبر عدد من القضايا المعروضة على المحكمة، ومن أجل ألا يؤدي ذلك العدد الهائل من الالتماسات المقدمة من الأطراف بشأن القضايا، إلى إبطاء سير المحاكمات أو إطالة أمدها. وقضية بارايا غويزا هي سابقة مؤسفة ينبغي ألا تتكرر مرة أخرى. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير الإضافية التي اتخذها مكتب المدعية العامة وقضاة المحكمة الدولية لرواندا بتحديد المشاكل وتقليل التأخيرات في المستقبل، وبخاصة التعديلات في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي سمحت بسرعة البت في الالتماسات المقدمة قبل إجراء المحاكمة. وأود كذلك أن أرحب بنية المدعية العامة بالمطالبة بعقد جلسات المحاكمة في رواندا.

ونود أيضا التأكيد على الدور الهام الذي اضطلعت به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إحداث تغييرات كبيرة على الصعيد السياسي في البلقان خلال العام الماضي. وبالإسهام في هذه التغييرات، تكون المحكمة قد نفذت وبنجاح الجزء الرئيسي من ولايتها، الذي يرمي إلى استعادة السلام في المنطقة. ولذلك، فإننا نعتبره استنتاجا ملائما تماما ذلك الذي توصل إليه قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أن المحكمة قد وصلت إلى نقطة تحول في تاريخها.

وهذه الحالة تستدعي دراسة متأنية لجوانب عديدة في عمل المحكمة في ظل الظروف الجديدة. وفي وقت سابق من هذا العام، وتوقعا لهذه التغييرات، أعد قضاة المحكمة تحليلا تطلعيا لأنشطتها، اشتمل على قضايا مثل التخطيط طويل الأجل لعمل المحكمة، وطول مدة ولايتها، وعلاقاتها المستقبلية مع المحكمة الجنائية الدولية. ويرحب وفدي بهذه المبادرات ويؤيد تماما عمل الفريق العامل التابع للمجلس، المنشأ لمعالجة كافة هذه القضايا بطريقة شاملة.

وعلى مسار آخر، يسعدنا أن نلاحظ العمل المستمر للمحكمة بشأن تنفيذ توصيات فريق الخبراء، الذي فوضه الأمين العام، بموجب قراري الجمعية العامة ٥٣/٢١٢ و ٥٣/٢١٣ بما في ذلك التدابير التي اضطلعت بها بالفعل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للتعجيل بإجراءاتها.

إن هدف تحقيق ولاية المحكمة في أقصر فترة ممكنة، ربما بحلول عام ٢٠٠٧، كما ذكر القاضي جوردا في بيانه، أو حتى في تاريخ أقرب من ذلك، يتطلب اتخاذ مزيد من الخطوات الحاسمة في اتجاهات مختلفة. وبينما ندرك عبء العمل الضخم الذي تواجهه المحكمة وعدد القضايا المتوقع أن تنظرها في أعقاب فتح المدعية العامة لمزيد من التحقيقات، لا يسعني إلا أن أذكر بأن تحسن الحالة السياسية في البلقان، وتطور المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز الأنظمة القضائية الوطنية، أمور تمكن المحكمة من الاستفادة الكاملة من الآليات القائمة بموجب لائحة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بإحالة اختصاصها فيما يتعلق بقضايا خاصة إلى المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ذات الاختصاصات المناظرة لها في مقاضاة الأشخاص في انتهاكات القانون الإنساني الدولي، ونقل المتهمين، إذا كانوا محتجزين لدى المحكمة، إلى سلطات الدولة المعنية.

ومن شأن قيام المدعية العامة برصد الإجراءات أمام المحاكمة الوطنية، مقرونا بإمكانية إلغاء المحكمة لهذا النظام وطلب إحالة القضية إلى اختصاص المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن يكفل حياد مثل هذه المحاكمات ونزاهتها وعدالتها.

وهذا بدوره يخفف إلى حد كبير من أعباء المحكمة ويتيح لها التركيز على أهم القضايا وملاحقة أكثر المسؤولين عن ارتكاب الجرائم في نطاق ولاية المحكمة. وهو بالتأكيد

يشجع على مزيد من تعاون الدول مع المحكمة. وسوف يدعو وفدي إلى اتباع هذا النهج في مستقبل جلسات الفريق العامل.

كذلك يشير وفدي إلى طلب المدعية العامة تعديل المادة ٥ من النظام الأساسي للمحكمة. ونعتبر هذا الطلب بالغ الأهمية وسوف ندرسه بعناية فائقة.

لقد أشار وفدي في مناسبات سابقة إلى أن عدم وجود قضاة من أوروبا الشرقية قضية تشغل بال وفدي. فلا يمكن للمرء أن يتصور محكمة رواندا بلا قضاة أفريقيين. والتمثيل الواسع للقضاة من كل المجموعات الإقليمية في المحكمة - كما هو الحال في كل أجهزة الأمم المتحدة تقريبا، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا - أمر مهم لفعالية ومصداقية هذه الهيئة. ولقد تقدمنا بعدة مقترحات بإدخال تعديلات على النظام الأساسي، ونطالب جميع الوفود بالنظر فيها بإيجابية.

وأرجو ألا ينظر مسؤولو المحكمة إلى هذا النقد الموجه لتشكيل المحكمة على أنه بلا أساس. فنحن نعتقد بشدة أن من حق الدول الأعضاء أن تعرب عن آرائها حتى يمكن تحسين عمل الأجهزة القضائية التابعة لمجلس الأمن وينبغي أن تحترم كل تلك الآراء.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى من سبقني في الكلام وأرحب بحرارة في مجلس الأمن بالقاضي جوردا، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيدة بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والسيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمتين. وأعرب عن التهنئة لضيوفنا الثلاثة على البيانات المسهبة عن تقدم سير العمل في المحكمتين وأنشطتهما، وعن حالة المحاكمات الجارية للمسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وترى مالي أن على المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا مسؤوليات تاريخية بوجه خاص. فعليهما لذلك أن تعملا على نحو سليم وبمصداقية. والواقع أن عمل المحكمتين بالغ الأهمية لأنهما أنشئتا بقصد إنهاء حالة الإفلات من العقوبة، التي لا يزال يتمتع بها بعض من ارتكبوا أشد الجرائم شناعة - من جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو إبادة جماعية. وتؤدي المحكمتان أيضا دورا رائدا باعتبارهما نقطتين مرجعيتين لعمل اللجنة التحضيرية المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية. ويعرب وفدي في هذا السياق عن ارتياحه للرئيس جوردا والسيدة بيلاي والسيدة كارلا ديل بونتي ولقضاة المحكمتين لما قدموه من مقترحات بناءة لتحسين أداء وكفاءة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ونرحب بالمقترحات ونرجو أن يتخذ مجلس الأمن سريعا القرارات المناسبة المتعلقة بالتعديلات المقترحة على النظامين الأساسيين بغية تعزيز فعالية إجراءات المحكمتين.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فإن وفدي يرحب بالتغييرات السياسية الرئيسية التي جرت في منطقة البلقان وبالقرار الذي اتخذ مؤخرا بافتتاح مكتب للمحكمة في بلغراد. فهذه اللمحة علامة مشجعة وتثبت إرادة السلطات اليوغوسلافية الجديدة للتعاون بالكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

أما عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فإن وفدي يرحب بالحكم بالسجن مدى الحياة على السيد جين كامباندا، رئيس وزراء رواندا السابق، عن دوره في الإبادة الجماعية. وجدير بالذكر أن تأكيد هذا الحكم يمثل أيضا إسهاما من جانب المحكمة في تعريف الإبادة الجماعية. والواقع أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هي أول محكمة

دولية تصدر حكما عن جريمة الإبادة الجماعية، وتدل قضية كامباندا على أنه من الآن فصاعدا، عندما يرتكب عنف من هذا القبيل، أيا كان منصب أو رتبة مرتكبه، فإن الجريمة لن تمر بلا عقاب.

وليس للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، اللتين تتقاسمان مدعية عامة واحدة ودائرة استئناف واحدة، حسب علمنا، قوة قهرية - فهما تعتمدان بالكامل على الدول في ذلك الصدد - ولكن وفق الشرح الوافي الذي قدمه ضيوفنا الثلاثة صباح اليوم، فإن تعاون الدول مع المحكمتين التزام مطلق. ولذلك يجب على الدول الأعضاء أن تقبض على المتهمين المقيمين في أراضيها لتقديمهم للعدالة، لأن هؤلاء الأفراد، كما قال الرئيس جوردا بحق، يلحقون ضررا بليغا بالنظام الدولي العام الذي يضمنه مجلس الأمن.

إن تعاون الدول مهم أيضا بالنسبة للأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولا بد لي في هذا الصدد من الإشارة إلى أنه في الرد الإيجابي على مناشدة الأمين العام للدول الأعضاء كان بلدي أول من قبل بسجن الأشخاص الذين تدينهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وهم الآن يقضون مدة العقوبة في سجون مالي، وهذا يشكل دعما إيجابيا لعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي تعمل من أجل إقامة العدل، ولإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، ومن أجل المصالحة الوطنية في رواندا. ويؤيد وفدي الأمين العام وممثلي المحكمتين الحاضرين هنا اليوم في مناشدة الدول الأعضاء تعزيز تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أود في الختام أن أؤكد للرئيس جوردا والرئيسة بيلاي والمدعية العامة تأييد وفدي لكل الأنشطة التي يقومون بها لتقديم المسؤولين على أعلى المستويات عن أخطر انتهاكات القانون الإنساني الدولي، إلى العدالة.

السيدة أشيبالا - موسفي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): أنا أيضا أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالقاضي جوردا والقاضية بيلاي والمدعية العامة ديل بونتي، بيننا، وأشكرهم على إحاطاتهم الشاملة والمفيدة.

ولقد ظل وفدي يولي اهتماما خاصا لعمل المحكمتين في لاهاي وأروشا، ونعرب عن امتناننا في هذا الصدد لمقترحاتهم المبتكرة والعملية الرامية إلى تحسين نوعية إدارة المحاكمات والإسراع في أعمال المحكمة وتقليل عبء العمل عنها، مع حماية نوعية وفعالية إجراءاتها.

ويسلم وفدي أيضا في هذا السياق بالمعلومات المقدمة، بما فيها الآثار المالية، طلبا للموارد البشرية والسوقية، من مكتب الرئيس جوردا ومن الشعبة القانونية بالأمانة العامة، إلى الفريق العامل المخصص كي ينظر في المقترحات المقدمة سابقا إلى مجلس الأمن. والواقع أننا نتفق مع الوفود الأخرى على ضرورة إدخال تغييرات قانونية على النظام الأساسي الحالي، حتى تنجز المحكمة مهامها، ولهذا أعرب وفدي عن استعداده أكثر من مرة لأن يعمل مع الوفود الأخرى في مجلس الأمن.

وبينما لا تزال ناميبيا تشارك في عمل الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن للنظر في اقتراحات القضاة - الذي نأمل أن ييسر عمله في آخر الأمر إنشاء فريق من القضاة للنظر في القضايا طيلة وجودها - نقوم بهذا ونحن مدركون إدراكا تاما لمسؤوليات مجلس الأمن والجمعية العامة، وأيضا لدور مكتب الأمين العام. ونحن نعترف أيضا بالتقدم العام الذي حققه الفريق العامل المخصص خلال مشاوراته غير الرسمية بشأن مختلف الموضوعات، بما فيها عملية الاختيار. إلا أنه سيكون من قبيل الافتراض أن يقول وفد بلدي أكثر مما قال، لأن الفريق العامل يقوم الآن بعملية

تجميع مجموعة من المقترحات الشاملة فيما يتعلق بالمواد الخاصة من النظام الأساسي.

فيما يتعلق بمسألة التعويض، يتوخى وفدي المرونة بخصوص استكشاف إمكانية تعديل النظام الأساسي للمحكمة لمعالجة مسألة تعويض ضحايا الجرائم التي تقع في إطار اختصاص المحكمة ومشاركتهم في المحاكمات. وفي هذا الصدد، نلاحظ قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. غير أننا نعتقد انه ينبغي إيلاء الدراسة اللازمة لهذه المسألة في حدود الموارد المتاحة.

السيد بن يوسف (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أشاطر الأعضاء الآخرين في شكر القاضي جوردا، والقاضية بيلاي والمدعية العامة كارلا ديل بونتي على عرضهم المفصل والمعلومات الجديدة التي قدموها عن العمل الذي اضطلعت به المحكمتان.

ووفد بلادي يتشاطر مختلف المواقف التي أعربت عنها من قبل وفود عديدة فيما يتعلق بأهمية المقترحات التي طرحها ضيوفنا. إلا أن وفدي يؤيد أيضا الاقتراح الماليزي، الذي يؤكد أهمية مراعاة تلك المقترحات مع إعطاء المزيد من الوقت لفريق الخبراء الذي يدرس المسألة، وترك الباب مفتوحا أمام أية مقترحات جديدة.

ويود وفدي أن يؤكد أنه يرحب بإنشاء فريق الخبراء التابع للمجلس الذي يضطلع بدراسة إصلاح الإجراءات والنظامين الأساسيين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ترحيبا بالجهود التي بذلها قضاة المحكمتين – وبخاصة الاقتراح المتعلق بتكوين فريق القضاة الذين يظلون ينظرون القضايا طيلة فترة بقائها. ووفدي – شأنه شأن الوفد الأوكراني – ينتهز هذه الفرصة ليؤكد ويكرر تأكيد اعتقاده بأن اختيار هؤلاء القضاة وتوزيعهم على دوائر المحكمة ينبغي أن يتم وفقا للتوزيع الجغرافي المنصف وأن يعبر عن النظم القضائية الأساسية في العالم.

وهذا هام بشكل خاص لأن الفقه الذي وضعته هاتان المحكمتان أدى – كما أكدت رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في بيانها أمام الجمعية العامة – إلى الاعتراف الدولي بالمسؤولية الجنائية الفردية. والواقع أن إنشاء نظام عدالة دولي وفر بديلا جديدا لعالم ظل يبحث بشعور باليأس عن الاستعاضة عن القوة بحكم القانون. إن إحلال حكم القانون على المستوى الدولي هو، في رأينا، وسيلة رئيسية لإحلال السلام سواء في رواندا أو في المنطقة دون الإقليمية، وكذلك في يوغوسلافيا السابقة، حيث ستساعد التطورات السياسية الأخيرة وإحلال الديمقراطية، دون شك، على طي صفحة ماض زاد التوترات في البلقان. وهذا بدوره، ونحن واثقون من ذلك، سيشجع كل الأطراف على التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وبالنسبة لجرائم الإبادة الجماعية والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، من المعترف به اليوم بشكل عام في إطار المجتمع الدولي أن التهرب من العقاب يجب إلغاؤه من القاموس القانوني الدولي.ولذلك، نشجع أية مبادرات مطروحة تستهدف تيسير عمل المحكمتين من أجل تجنب التأخيرات في إصدار الأحكام، وفوق كل شيء، لخفض تكاليف التشغيل، والأموال المخصصة لها قليلة بالفعل، في ضوء ندرة الموارد المالية المتاحة للمحكمتين للقيام بمهماتهما الهامة وللوفاء بأهدافهما، الحيوية لسلم وأمن المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبلادي.

إن هولندا تعتبر التطورات السياسية في يوغوسلافيا مشجعة. ونحن نعتبر قرار حكومة يوغوسلافيا الاتحادية

بالسماح للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإعادة فتح مكتبها في بلغراد خطوة أولى هامة.

لقد شاركت هولندا مشاركة نشطة في الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن، الذي أنشئ في ظل الرئاسة الفرنسية، للنظر في مقترحات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وباعتبارنا الرئيس الحالي، نعمل بخصوص قرار للمجلس لتعديل النظام الأساسي لتلك المحكمة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ليتسنى وضع قائمة لما يسمى بالقضاة الذين ينظرون القضايا طيلة بقائها، وإضافة اثنين من القضاة الجدد إلى محكمة الاستئناف. ونحن نشارك الوفود العديدة التي أعربت عن الأمل في أن ينجح المجلس في التوصل إلى قرار بشأن هذا الأمر خلال الرئاسة الهولندية الراهنة.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يسر هولندا أن تلاحظ التقدم الذي أحرزته المحكمة في الإسراع بإجراءاتها. ونحن نشجع الرئيسة على مواصلة مساعيها الهامة لتقوية وضع المحكمة. ونعترف في هذا الخصوص بأن معظم العمل يؤدى على الورق وفي القاعات، ولكننا مع هذا نشجع الرئيس على أن يستخدم أحسن استخدام كل منشآت ووسائل المحاكمة وكل الموارد المتاحة للمحكمة.

أخيرا، أود أن أؤكد لضيوفنا الثلاثة جميعا في هذا الاجتماع أن هولندا تقدر تقديرا عميقا الدور الذي يؤدونه كمسؤولين عن مؤسسات هي بمثابة نماذج – أو إذا جاز لي أن أستعير تعبيرا من السفير لفيت – نماذج تجريبية للمحكمة الجنائية الدولية. إن المحكمة الجنائية الدولية تكتسب قوة دفع بشكل أكبر نتيجة عملكم الرائد في تطوير القانون الجنائي الدولي.

والآن، أستأنف مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة للسيدة ديل بونتي لترد على التعليقات والأسئلة.

السيد ديل بونتي (تكلمت بالفرنسية): سأتوخى الإيجاز، وإني أعتقد أن الرد الوحيد المطلوب مني هو على سؤال ممثل كندا المتعلق بآثار التغيرات في حالة يوغوسلافيا. إنني أؤكد افتتاح المكتب. وفي الأيام القليلة القادمة سنبعث موظفين. ويبقى الآن إعادة إنشاء المكتب والعثور على مقر جديد. وعلى أية حال، يسرنا أن نتمكن من بدء فصل جديد في هذا التعاون، وتجديد عملنا ميدانيا. وأساسا، تقوم حاجة ماسة للوصول إلى الشهود والضحايا الصرب من أجل أنشطة التحقيق التي نقوم بها. فلمدة عشر سنوات طويلة كما جرت عملية تحقيق كبيرة، ولم نتمكن من اختتامها لأننا مُنعنا من الوصول إلى الضحايا الصرب وحُرمنا من الفرصة لسؤالهم. وهذه ستكون إحدى مهامنا الأولى، حتى يمكننا أن ننهي هذا التحقيق.

ويعرف أعضاء المجلس أننا نجري أيضا تحريات عن أموال السيد ملوسفيتش والذين وُجهت إليهم التهم معه. وهنا أيضا قمنا بقدر كبير من العمل خارج أراضي يوغوسلافيا. والآن يجب أن نحصل على تعاون من السلطات المحلية لكي نثبت المصدر الدقيق داخل البلد لهذه الأموال، التي جُمدت في حسابات في مصارف أجنبية عديدة.

ومؤخرا جدا علمنا، وفقا للمعلومات التي وصلتنا – وهذا أمر بالغ الأهمية– بأن عددا من المتهمين الصادرة بحقهم أوامر إلقاء القبض، لجأوا إلى صربيا، التي هيأت لهم حتى وقت قريب وسائل النجاة من الاحتجاز. ونقترح أن نناقش مع الرئيس كستونتسه والسلطات طرق تحقيق تعاونهم في القبض على هؤلاء الأشخاص ونقلهم إلى لاهاي.

وهذا، أساسا، ما أقدمه لكم. وأتقدم بالشكر لكم، السيد الرئيس، وللأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. على ما

أوليتمونا إياه من انتباه. ونشعر بالعرفان بصفة خاصة لاهتمام المجلس وانتباهه. وسنبرز بصفة خاصة دعم المجلس، ومتابعته للعمل الذي نضطلع به، والقيود التي نعمل في ظلها، وقدرة المجلس على مساعدتنا على حسم المشاكل التي تثار أثناء اضطلاعنا بأعمالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة ديل بونتي على تعليقاتها.

وأعطي الكلمة الآن للقاضية بيلاي لكي ترد على التعليقات والمسائل التي أثارها أعضاء المجلس.

القاضية بيلاي (تكلمت بالانكليزية): كل ما أود أن أفعله في هذه المرحلة أن أشكر المجلس على عبارات التأييد التي أعرب عنها. وقد سجلت بعناية شديدة المقترحات والتوصيات، وسأناقشها على الوجه الأكمل مع القضاة. وبطبيعة الحال، سنبذل كل ما في وسعنا لتنفيذها، وبخاصة مقترحات فريق الخبراء.

وأود أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، أن القضاة غير راضين بالمرة عن اصدار سبعة أحكام فقط حتى الآن. ونعتزم أن نؤدي عملا أفضل من ذلك بكثير، خاصة وأننا الآن سنبدأ عام ٢٠٠١ بقدر أقل من القيود والصعوبات الإدارية التي كنا نواجهها في الماضي. ونعتزم كذلك أن نستفيد استفادة كاملة من مرافق المحاكمات والموارد التي قدمتها لنا الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضية بيلاي على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن للقاضي جوردا.

القاضي جوردا (تكلم بالفرنسية): سأتوخى الإيجاز أيضا نظرا لتأخر الوقت، ونظرا لكثافة المناقشة التي نظمتموها. أولا، أشكر المجلس على الاستماع إلى بياني القاضية بيلاي، والمدعية العامة ديل بونتي، وإلى بياني. ونشكركم بحرارة.

وكملاحظة أولى أود أن أنوه بالموافقة شبه الاجماعية على إصلاح المحكمتين، الذي اقترحناه في شهر حزيران/يونيه. لقد اضطلع الفريق العامل الذي أنشئ هنا في مجلس الأمن بأعمال كثيرة، ونعرب عن امتناننا العميق لذلك. ونعلم أنه كاد ينتهي من أعماله، وأننا على وشك التوصل إلى اتفاق يمكن أن يبرم تحت رئاستكم، سيدي.

وما يمكن أن أقوله للممثلين الذين أثاروا عددا من المسائل هو أن هذه المسائل تبدو هامة جدا بالنسبة لنا، وبخاصة المسائل التي تتعلق بالوقت - سواء كانت تتعلق بالاختصاصات المؤقتة أو بالمواعيد النهائية.

فيما يتعلق بالاختصاصات المؤقتة، نرى نحن القضاة أن هذه مسألة سياسية إلى أقصى حد، وتعود، قبل كل شيء، إلى المجلس. وليس لدي ما أقوله هنا، خاصة وأن مسائل الاختصاص هذه ستعرض على القضاة في الأيام المقبلة.

وفيما يتعلق بالمواعيد النهائية، كنت أول القائلين بأن المحكمة المخصصة لا يقصد منها أن تواصل نشاطها عشرات السنوات. والآن، هل ينبغي لنا أن نحدد موعدا على الفور؟ سأقول لممثل الاتحاد الروسي، الذي أثار هذا السؤال، إن هذا سابق لأوانه بعض الشيء. فليس لدينا فكرة عن سرعة عملية إلقاء القبض. وعندما تقدمت بالمقترحات في حزيران/يونيه، كنا نلقي القبض على شخص واحد تقريبا كل شهر، كما ذكرتنا الآن السيدة ديل بونتي. أما الآن، فنحاول أن نزيد من عمليات إلقاء القبض. ولا نعلم أيضا وتيرة سير الاتهامات. وقد يجد المجلس صيغة مرنة تبقي في نفس الوقت على موعد نهائي حتمي للمحكمة، إلا أننا نرى مرة أخرى أن من السابق لأوانه أن نحدد موعدا.

هناك مسألة هامة جدا بالنسبة لي، هي أن أي تأخير في اعتماد هذا الاصلاح سيسبب الضرر. وأقول هذا مع إيلاء الاعتبار لما قاله ممثل الاتحاد الروسي. وأرى أننا لا يمكننا في نفس الوقت أن نقول إننا نحتاج إلى موعد محدد، وإلى موعد نهائي، أو أن على المحكمة أن تنهي عملها في أقرب وقت ممكن، وفي نفس الوقت نقوض الاصلاح الذي يعترف جميع الجالسين حول هذه الطاولة بأن له ما يبرره. وبالتالي، إن لم نتخذ على الفور قرارات كهذه يمكن التوصل إليها، قد نعلق الأمور مدة سنة كاملة تقريبا. لأن دورة الميزانية بدأت بالفعل، وستنتهي قريبا، في غضون الأسابيع القليلة القادمة. ولهذا، أناشد المجلس، باسم زملائي، وباسم المدعية العامة، أن يتخذ قرارا على الأقل بشأن الإصلاحات المتعلقة بالقضاة الأوصياء وقاضيي الاستئناف لاستكمال دائرة الاستئناف، لأن المجلس شهد العمل المثمر الذي اضطلعت به تلك الدائرة.

ثمة سؤالان آخران استرعا انتباهي. السؤال المتعلق بالضحايا والسؤال المتعلق بالتعويضات. بالنسبة للضحايا، أرجو ألا يكون هناك سوء تفسير لاجابتنا. إذا كانت هناك أية محكمة تراعي مصير الضحايا، فهما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والواقع أن الوضع الحالي يستوجب تصميم نظام جديد كامل إذا أردنا للقضاة المثقلين بالأعباء بالفعل أن يتمكنوا من الاستجابة للطلبات وفحص الأدلة المقدمة. بغية دفع تعويضات للضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم.

وهناك شيء على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لنا، هو مشاركة الضحايا في الإجراءات. وهذا موضوع مناقشات معقدة، حتى بين القضاة، حول أحكام النظم القانونية المختلفة التي ينتمون إليها، ولكنه فكرة نواصل النظر فيها. أما بالنسبة للتعويضات، فيجمع القضاة على القول بأنه عندما يتهم فرد ما اتهاما باطلا أو يحكم عليه عن طريق الخطأ، يجب أن يكون هناك نظام ما للتعويضات.

ولاحظت بيان ممثل أوكرانيا حول التوزيع الجغرافي، معقبا على ما قاله ممثل تونس. وناميبيا على ما أعتقد. نعم، من الواضح أن التوزيع الجغرافي سيكون أحد المسائل التي سيكون على رئيس المحكمة أن يأخذها في اعتباره عندما يشكل المحكمة. ومن البديهي أننا يجب أن نكفل أن يتمكن القضاة من الحكم في القضايا بموجب المبادئ الأساسية التي تحكم منظمتنا.

ومرة أخرى، أود أن أشكر جميع الممثلين الذين أعطونا تأييدهم.

وربما تكون هناك نقطة أخيرة عن محكمة العدل الدولية، أختنا الكبرى - ولم أنس أبدا أنها هيئة أنشئت بموجب الميثاق. وأعرف القاضي غيوم، الذي يرأسها، معرفة جيدة جدا، ولا أستطيع أن أتخيل أنه ينتقد المبادئ القانونية للمحكمة الجنائية. صحيح أن هناك نوعين مختلفين تماما من القوانين، وعند النظر في حالة معينة، قد يتخذ القضاة مواقف يختلف بعضها عن بعض أو يكمل بعضها البعض الآخر. والواقع أن المسألة التي يثيرها القاضي غيوم مشكلة حقيقية، وأرى أنه سيكون على مجلس الأمن أن يعالجها في يوم ما: وهي تعدد الهيئات. وقد نبحث جميعا عن هيئة معيارية توحد بشكل أو آخر مقاييس المفاهيم والأفكار. حسنا، إننا لم نصل إلى ذلك بعد. وارى أن المطلوب منا هو أن نحدد المفاهيم التي ستمكننا من تحمل المسؤولية الجنائية الفردية، وهذه هي الطريقة التي يجب أن ننظر بها إلى الأشياء في الوقت الحالي.

أختتم بأن أكرر عميق امتناني وأعرب عن ارتياحي الشديد للاجماع العام تقريبا على الاصلاحات التي اقترحناها في حزيران/يونيه. وأناشدكم، السيد الرئيس، حيث أنكم

ترأسون المجلس إلى نهاية هذا الشهر، أن تبذلوا قصارى جهدكم لضمان اتخاذ التدابير التي تمكننا من العمل في ظل الترتيبات الجديدة التي يجري النظر فيها، وموافقة أعضاء المجلس على ذلك بالاجماع تقريبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي جوردا على الايضاحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.